

## بانشاء ديوان المحاسبة

نحن جابر الاحمد الجابر نائب امير دولة الكويت

بعد الاطلاع على المواد ٦١ و ٦٥ و ١٥١ من الدستور

وافق مجلس الأمة على القانون الاتي نصه ، وقد صدقنا عليه واصدرناه

### الفصل الاول

#### في انشاء الديوان واهدافه وتشكيله للمحامي مسفر عايض الفرع الثاني . . في اختصاصات الديوان

مادة ١

تشأ هيئة مستقلة للمراقبة المالية تسمى « ديوان المحاسبة » وتلحق بمجلس الأمة .

مادة ٢

يهدف الديوان اساسا الى تحقيق رقابة فعالة على الاموال العامة وذلك عن طريق ممارسة الاختصاصات المخولة له بمقتضى هذا القانون ، وعلى الوجه المبين فيه .

مادة ٣

يشكل الديوان من رئيس ووكيل ووكيل مساعد ، وعدد كاف من الموظفين الفنيين وفقا لاحكام هذا القانون . ويجوز تعيين نائب للرئيس ، كما يجوز تعيين اكثر من وكيل ووكيل مساعد للديوان تبعا لحاجة العمل ومقتضياته . ويلحق بالديوان العدد اللازم من الموظفين غير الفنيين ، في تطبيق احكام هذا القانون ، والمستخدمين ، من مختلف الفئات والدرجات .

مادة ٤

يتألف الديوان من ادارات ومراقبات واقسام وشعب ، يصدر بتشكيلها وتنظيمها وتحديد عددها ونطاق اختصاصات كل منها ، قرار من رئيس الديوان .

### الفصل الثاني

#### في بيان الجهات التي تشملها رقابة الديوان ، واختصاصاته وطريقة مباشرتها

الفرع الاول . . في الجهات التي تشملها الرقابة

مادة ٥

تشمل الرقابة المالية التي يختص بها الديوان ، الجهات الآتية: أولا - كافة الوزارات والادارات والمصالح العامة التي يتألف منها الجهاز الاداري للدولة . ثانيا - البلديات وسائر الهيئات المحلية ذات الشخصية المعنوية . ثالثا - الهيئات والمؤسسات والمنشآت العامة التابعة للدولة

او للبلديات او لغيرها من الهيئات المحلية ذات الشخصية المعنوية العامة .

رابعا - الشركات او المؤسسات التي يكون للدولة او احد الاشخاص المعنوية العامة الاخرى ، نصيب في رأس مالها لا يقل عن ٥٠٪ منه ، او تضمن لها حدا ادنى من الارباح .

مادة ٦

يتولى الديوان ، بوجه عام ، مراقبة تحصيل ايرادات الدو وافناق مصروفاتها في حدود الاعتمادات الواردة بالميزانية ، والاستيئة من كفاية الانظمة والوسائل المتبعة لصون الاموال العامة ومن العبث بها .

وتشمل رقابة الديوان ، بوجه خاص ، حسابات الوزارات والمصالح والادارات الحكومية وسائر فروعها ، وكذلك حسابات الجهات ذات الميزانيات المستقلة او الملحقة بما فيها مجلس الأمة وسائر الجهات التي ورد ذكرها في المادة السابقة .

مادة ٧

رقابة الديوان مسبقة ولاحقة وفقا لاحكام هذا القانون .

مادة ٨

تشمل رقابة الديوان ، في شأن الايرادات ما يلي : - أ - التحقق من ان الاجهزة الادارية المنوط بها امر الجباية قد قامت بتحصيل ايرادات الدولة ومستحققاتها ، وتوريدها للخزائن العامة ، وازافتها الى انواعها في الحسابات الخاصة بها . ب - التثبت من ان احكام القوانين واللوائح والتعميمات المالية مطبقة ومعمول بها ، وتوجيه النظر الى ما قد يبدو له فيها من وجوه النقص ، وذلك للعمل على تلافيه . ج - التحقق من ان اللوائح والانظمة الادارية جار تطبيقها والقيام بفحص هذه اللوائح والانظمة للاستيثاق من كفايتها لضبط اساس الضرائب والرسوم والتكاليف المختلفة ، ولضمان تحصيلها طبقا للقوانين .

وفي مجال اعمال الرقابة المنصوص عليها في هذه المادة ، يجب على الديوان ان يقوم بفحص ومراجعة مستندات ودفاتر وسجلات المتحصلات والمستحقات العامة ، والتفتيش عليها ، للاستيثاق من ا التصرفات المالية والقيود الحسابية الخاصة بالتحصيل قد تمت بطريقة اصولية ونظامية وفقا لاحكام اللوائح المالية والحسابية .

ويجب على الديوان ان يتثبت بوجه خاص ، من الامور التالية ١ - ان حوافظ توريد الايرادات والمستحقات العامة ، ار

٤ - صحة الاسباب التي ادت الى عدم القيام باقتراح كل او بعض الاعتمادات المقررة بالميزانية للمشاركة الانشائية ، وان الوفر في اعتماد عمل ما لم يستخدم في تجاوز اعتماد عمل آخر تجاوزا يفضى الى زيادة التكاليف النهائية لذلك العمل على الاعتماد المربوط له في الميزانية ، بغير اذن من السلطة التي تملك الترخيص بتجاوز التكاليف النهائية .

٥ - عدم ارتباط احدى المصالح ارتباطا يترتب عليه تجاوز المربوط من بنود ميزانيتها ، ولو كانت المصروفات لم تصرف فعلا .

٦ - صحة تنفيذ الاحكام الواردة في القوانين الصادرة بربط الميزانية .

#### مادة ١٠

يختص الديوان بفحص ومراجعة القرارات الصادرة في شئون التوظيف بالجهات المشار اليها بالبنود اولا وثانيا وثالثا من المادة الخامسة ، والخاصة بالتعيينات والترقيات ومنح العلاوات والتسويات والبدلات والمزايا والاضافية وما في حكمها ، كذلك بدل السفر ومصاريف الانتقال ، وذلك للاستيثاق من صحة هذه القرارات ومطابقتها لقواعد الميزانية وسائر الاحكام المالية والقوانين واللوائح والقرارات المنظمة لموضوعها .

#### مادة ١١

يقوم الديوان بفحص ومراجعة حسابات المعاشات والمكافآت وصرفيات التأمين والضمان الاجتماعي والاعانات ، وعليه التثبت من مطابقتها للقوانين واللوائح والقرارات المنظمة لها .

#### مادة ١٢

على الجهات المشار اليها في الفقرات الثلاث الاولى من المادة الخامسة من هذا القانون ، ان توافي الديوان بما تصدره من القرارات الخاصة بتعيين الموظفين والمستخدمين والعمال وترقيتهم ومنحهم العلاوات وما في حكمها ، والقرارات الخاصة بالمعاشات والمكافآت وما في حكمها ، على ان يتم ذلك بالنسبة للقرارات الاولى في ميعاد اقصاه عشرة ايام من تاريخ صدورها ، وبالنسبة للقرارات الاخرى في ميعاد غايته ثلاثون يوما .

ويبلغ الديوان الجهة المختصة بملاحظاته فيما يتعلق بمسدى مطابقة القرارات المذكورة لوضاع الميزانية والقواعد والاحكام المالية التي تنظم موضوعها ، وذلك قبل فوات المدة المحددة لصيرورة هذه القرارات غير قابلة لسحبها او للطعن فيها ، بوقت كاف ، وعلى تلك الجهة ان تبادر الى سحب او الغاء القرارات المشبوهة وما ترتب عليها من اثار . وفي حالة عدم موافقة الجهة المذكورة على الاخذ

تندات التي تقوم مقامها ، قد روجعت بمعرفة الموظفين المختصين ، المبالغ المبينة بها قد تم توريدها للخزائن العامة ، واضيفت انواعها في الحسابات الخاصة بها .

٢ - ان البيانات المقدمة من اجهزة الدولة المختلفة ، تدل على ما تم تحصيله من الايرادات والمستحقات العامة ، مضافا اليه لغ المتأخر تحصيلها ، هو كل ما يستحق للدولة بمقتضى القوانين راسيم واللوائح والقرارات ، وانه لم يدخر اى جهد في سبيل سبل تلك المتأخرات .

٣ - انه لم يحصل اعفاء من ضريبة او رسم او تكاليف في غير موال المنصوص عليها في القوانين او دون تصديق من السلطة نصة .

٤ - ان تحصيل الضرائب والرسوم والتكاليف قد تم طبقا انين .

#### مادة ٩

تشمل رقابة الديوان ، في شأن المصروفات ، التثبت مما يأتي :  
أولا - ان المصروفات قد صرفت في الاغراض التي خصصت تمادات من اجلها ، وان الصرف قد تم طبقا للقوانين واللوائح مميزات المالية .

ثانيا - ان المستندات المقدمة تأييدا للصرف صحيحة ، وان المبالغ روفة بموجبها مطابقة للارقام المقيدة في الحسابات .

وفي مجال اعمال الرقابة المنصوص عليها في هذه المادة ، يجب الديوان القيام بفحص ومراجعة مستندات وسجلات ودفاتر رف ، والتفتيش عليها ، للاستيثاق من ان التصرفات المالية والقيود حاوية الخاصة بالصرف قد تمت بطريقة اصولية ونظامية وفقا كام اللوائح المالية والحسابية ، وللقواعد العامة للميزانية .

وعلى الديوان ان يثبت ، بوجه خاص ، من الامور التالية :

١ - ان المبالغ المصروفة خصما على كل بند من بنود الميزانية بقة للارقام الواردة في المستندات ، وان اوامر الصرف الخاصة بها صدرت سليمة ومن السلطات المختصة طبقا للقانون ، وانها حوبة بالاذن المطلوبة والمستندات والمخالصات الصحيحة ، وتم بها من الباب والبند الخاصين بذلك في الميزانية .

٢ - انه لم يحدث تجاوز للاعتمادات المربوطة لكل باب من ابواب ائية او بند من بنودها . الا بعد الترخيص بذلك من السلطة نصة .

٣ - ان المبالغ المصروفة خصما من الاعتمادات المقررة للمشاركة شائية قد صرفت في الواجه التي خصصت لها تلك الاعتمادات ، لم يباشر اى عمل ليس له اعتماد اصلا بالميزانية ، قبل ان يتقرر اعتماد اضافي .



الاستماع الى رئيس الديوان، ويعمل بالقرار الذي يصدر عن المجلس المذكور .

## مادة ١٤

تسرى احكام المادة السابقة على كل مشروع ارتباط او اتفاق او عقد يكون من شأن ابرامه ترتيب حقوق او التزامات مالية للدولة او غيرها من الاشخاص المعنوية العامة او عليها ، اذا بلغت قيمته الارتباط او الاتفاق الفدينار فأكثر .

## مادة ١٥

يختص الديوان بالتفتيش على كافة العهد والاعمال بالمخازن والمستودعات العامة وفروعها المختلفة ، وفحص ومراجعة مستنداتها ودفاترها وسجلاتها وحساباتها ، وعليه التثبت من سلامة العهد بمختلف انواعها ، وصحة القيود الحسابية المتعلقة بها ، وبحث اسباب ما يتلف او يتكسد منها ، وابداء ما يراه من مقترحات للتخلص من الاصناف التالفة او المكدسة ، ولتجنب حدوث شيء من ذلك مستقبلا . وعلى الديوان ايضا الاستيثاق من كفاية اللوائح والانظمة الموضوعة للمخازن والمستودعات المشار اليها ، وسلامة تطبيقها ، ولفت النظر الى ما قد يرى فيها من اوجه النقص ، وذلك للعمل على تلافيته .

## مادة ١٦

يقوم الديوان بكشف حوادث الاختلاس والاهمال والمخالفات المالية وبحث بواعثها والوقوف على الثغرات الموجودة بانظمة العمل والتي كانت سببا في وقوعها او اعانت على ارتكابها او سهلت حدوثها واقترح وسائل علاجها .

وإذا ساور الديوان شك في حدوث غيب بأى من المخازن او المستودعات او الخزائن العامة ، جاز له ان يطالب الجهة المختصة باجراء جرد فوراً وعليها القيام به . وفي هذه الحالة يكون للمفتش او المراجع المختص في الديوان ان يشهد عملية الجرد دون ان يشترك فيها .

## مادة ١٧

يختص الديوان بفحص ومراجعة جميع حسابات التسوية من امانات وعهد وحسابات جارية ، والتثبت من صحة العمليات الخاصة بها ، ومن ان ارقامها مفيدة في الحسابات ، وانها صحيحة ومؤيدة بالمستندات القانونية .

## مادة ١٨

يقوم الديوان بمراجعة حسابات السلف والقروض الممنوحة من الدولة او احدى المؤسسات او الهيئات ذات الشخصية المعنوية العامة او المعقودة لصالحها . وعليه التثبت في الحالة الاولى من توريد الاصل وفائدته وملحقاتها للخزانة العامة طبقاً لشروط العقد المانع للسلفة او القروض . والتثبت في الحالة الثانية من قيام الدولة او الهيئة

برأى الديوان ، فان القرائات المعترض عليها تعتبر موقوفة بقوة القانون ، الى ان يستقر الامر على اتفاق بين هاتين الجهتين بشأنها ، والا عرض الموضوع على مجلس الوزراء للبت فيه .

## مادة ١٣

تخضع لرقابة الديوان المسبقة ، المناقصات الخاصة بالتوريدات والاشغال العامة ، اذا بلغت قيمة المناقصة الواحدة عشرين الف دينار فأكثر . وفي تحديد هذه القيمة تكون العبرة بالقيمة الاجمالية للاصناف او الاعمال محل المناقصة ، محسوبة على اساس اسعار المعطيات المقدمة فيها مستوفية للشروط .

ولا يجوز تجزئة المناقصة الواحدة بقصد انقاص قيمتها الى الحد الذي ينأى بها عن الخضوع للرقابة . وتقوم قرينة على هذه التجزئة ، ان تعمد الجهة صاحبة الشأن الى طرح مناقصة اخرى ذات الاصناف او الاعمال او عن اصناف او اعمال تعتبر مكملة او مشابهة لها ، وذلك في خلال مدة تقل عن ثلاثة اشهر من تاريخ ابرام العقد عن المناقصة الاولى .

وعلى الجهة صاحبة المناقصة ، الا ترتبط او تتعاقد مع المتهمد او المقاول الذي رعى ارساء العطاء عليه ، الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من السلطة المختصة بالديوان طبقاً لنظام العمل به .

ويجب على الديوان ان يبت في الامر ويخطر الجهة المختصة بالنتيجة في مدة اقصاها سبعة ايام من تاريخ تلقيه اوراق المناقصة وكافة ما يتصل بها من وثائق ومستندات وبيانات وايضاحات ، كاملة ومستوفاة ، ولا يبدأ سريان هذا الميعاد الا من تاريخ وصول ما قد يطلبه الديوان خلال السبعة الايام المذكورة ، من اوراق او بيانات او ايضاحات ، يرى انها ضرورية ولازمة لعملية الفحص والمراجعة . وتشمل الرقابة في هذه الحالة ، التحقق من ان الاعتمادات الواردة بالميزانية تسمح بالارتباط او التعاقد ، وان كافة الاجراءات الواجب استيفاؤها قبل الارتباط او التعاقد قد روعيت وفقاً لاحكام والقواعد المالية المقررة في هذا الشأن .

وإذا لم يبت الديوان في الموضوع او لم يخطر الجهة المختصة بالنتيجة قبل فوات الميعاد المشار اليه بالفقرة الرابعة من هذه المادة ، جاز لهذه الجهة ان تجرى الارتباط او التعاقد تحت مسؤوليتها ، ولا يخل ذلك بحق الديوان في ممارسة اختصاصاته في الرقابة اللاحقة .

وفي حالة ما اذا بلغ الديوان الجهة المختصة اعتراضه خلال الميعاد المحدد لها ، ولم تر هذه الجهة الاخذ به ، فعليها اخطار الديوان بوجهة نظرها مدعمة بالاسانيد التي تقوم عليها ، فاذا ظل رئيس الديوان مع هذا ، عند الرأى السابق ابدؤه ، فانه في هذه الحالة يتعين عرض الامر على الوزير المختص او ممثل الجهة المختصة للنظر فيه ، فاذا كان له رأى مغاير لرأى رئيس الديوان ، قام بعرض وجهتي النظر على مجلس الوزراء الذي يبت في الموضوع بعد

## مادة ٢٤

يكون فحص ومراجعة حسابات الشركات او المؤسسات المشار اليها في المادة السابقة ، وفقا للاصول والايضاح التي تجرى عليها هذه الشركات والمؤسسات في اعداد حساباتها تبعا لطبيعية النشاط الذي تزاولة، وفي حدود الاحكام واللوائح والقرارات المنظمة لاعمالها .

ويبلغ الديوان ملاحظاته التي تسفر عنها مراجعة الحسابات المتقدمة الي كل من الشركة او المؤسسة التي روجعت حساباتها والجهة الادارية المختصة بالاشراف عليها ، والى وزارة المالية والصناعة .

وبالنسبة لشركات المساهمة ، يجب على الديوان ان يبلغ ملاحظاته قبل انعقاد الجمعية العمومية للشركة بثلاثين يوما على الاقل ، ويتعين على مجلس ادارة الشركة عرض هذه الملاحظات على الجمعية عند انعقادها .

## مادة ٢٥

يقوم الديوان بفحص ومراجعة كل حساب او عمل اخر يمهده اليه بفحصه ومراجعته مجلس الامة او مجلس الوزراء .

ويبلغ رئيس الديوان ملاحظاته في هذه الحالة الى الجهة طالبة الفحص او المراجعة .

ويجوز له ان يضمن تقريره السنوي كل ما يبدو له من الملاحظات بشأن الحساب او العمل السالف الاشارة اليه .

## الفرع الثالث . . في مباشرة الاختصاصات

## مادة ٢٦

يباشر الديوان اختصاصاته عن طريق التفتيش والفحص والمراجعة . ويجوز ان يكون التفتيش مفاجئا .

## مادة ٢٧

يعهد الى موظفي الديوان الفنيين - وفقا لاحكام هذا القانون - القيام باعمال التفتيش والفحص والمراجعة التي تتطلبها ممارسة الديوان لاختصاصاته . ولا يجوز اسناد عمل من هذه الاعمال الى احد من موظفي الديوان الآخرين ، ولو كانت وظيفته معتبرة فنية طبقا لقانون آخر .

## مادة ٢٨

تجرى عمليات الفحص والمراجعة المشار اليها بالمادة السابقة في مقر الديوان او مقر الجهات التي تتواجد بها السجلات والدفاتر والحسابات والمستندات المؤيدة لها ، وغيرها مما يختص بالديوان بفحصه ومراجعته .

وللديوان تقدير ذلك وفقا لما يراه محققا لمصلحة العمل وحسن انتظامه .

لعامة المقترضة ، بتسديد الاصل والفوائد والملحقات في المواعيد المحددة لذلك .

ويسرى الحكم المتقدم بالنسبة للسلف والقروض المعقودة بكفالة لدولة او احدى الهيئات او المؤسسات ذات الشخصية المعنوية العامة .

## مادة ١٩

للديوان فحص الاوجه التي تستثمر فيها اموال الدولة ، ومراجعة حسابات هذه الاستثمارات ، وابداء ما يبين له من ملاحظات في شأنه .

## مادة ٢٠

يكون للديوان الحق في فحص اللوائح الادارية والمالية المحاسبية للاستيثاق من مدى كفايتها ، واقتراح وسائل تلافى اوجه لنقص فيها .

## مادة ٢١

يختص الديوان بفحص ومراجعة الحساب الختامي ، عن السنة لالية المنقضية ، لكل من الدولة والهيئات والمؤسسات العامة التي يبط ميزانياتها بقوانين .

## مادة ٢٢

يضع رئيس الديوان تقريرا سنويا عن كل من الحسابات الختامية لشار اليها في المادة السابقة ، يبسط فيه الملاحظات واوجه الخلاف التي تقع بين الديوان وبين الجهات التي تشملها رقابته المالية ، ويقدم هذا التقرير الى رئيس الدولة ومجلس الامة ومجلس الوزراء ووزير لالية والصناعة وذلك باقرب فرصة في مطلع كل دور من ادوار الانعقاد عادي لمجلس الامة .

ويجوز لرئيس الديوان تقديم تقارير اخرى على مدار السنة ، المسائل التي يرى انها بدرجة من الاهمية والخطورة تستدعي رعة نظرها .

## مادة ٢٣

يختص الديوان بفحص ومراجعة حسابات كل شركة او مؤسسة ، تكون للدولة او احد اشخاص القانون العام الاخرى ، حصة فسي أس ماليها لا تقل عن ٥٠٪ منه ، او تضمن لها حدا ادنى من الارباح . في تحديد نسبة رأس المال المشار اليها يعتد بمجموع الحصص التي لدولة وغيرها من كافة الهيئات ذات الشخصية المعنوية العامة .

ويسرى الحكم المتقدم بالنسبة للشركات المرخص لها باستغلال و ادارة مرفق من المرافق العامة للدولة او الممنوحة امتيازها لاستغلال ورد من موارد الثروة الطبيعية فيها .

وبالنسبة لشركات المساهمة الخاضعة للرقابة ، يقوم الديوان يضا بمراجعة تقارير مراقبي الحسابات وتقارير مجالس الادارة بها .



## مادة ٢٩

يكون للديوان الحق في ان يراجع او يفحص عدا المستندات والسجلات المنصوص عليها في القوانين واللوائح والتعميمات المالية اى مستند او سجل او اوراق اخرى يرى انها ضرورية ولازمة للقيام باختصاصاته على الوجه الاكمل .

## مادة ٣٠

لليديوان حق الاتصال المباشر برؤساء الحسابات والمراقبين ومراقبيها ، او من يقوم مقامهم ، في الوزارات والمصالح والادارات وسائر فروعها والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والمنشآت التابعة لها وغيرها من الجهات الخاضعة لرقابته المالية ، وله حق مراسلتهم والتفتيش فجأة على اعمالهم .

## مادة ٣١

يلغ الديوان الملاحظات التي تسفر عنها عمليات التفتيش والفحص والمراجعة الى الجهات الخاضعة لرقابته المالية ، كل فيما يخصها . وعلى هذه الجهات موافاة الديوان بردودها على تلك الملاحظات في خلال شهر من تاريخ ابلاغها اليها .

## مادة ٣٢

لليديوان ان يطلب الى الجهة المختصة ان تتخذ الاجراءات اللازمة لتحصيل المبالغ المستحقة للدولة او غيرها من الهيئات والمؤسسات العامة ، والمنشآت والشركات التابعة لها ، او التي صرفت منها بغير وجه حق .

## مادة ٣٣

اذا وقع خلاف بين الديوان واحدى الوزارات او المصالح او الادارات او المؤسسات او الهيئات العامة بشأن الرقابة التي يمارسها الديوان ، يمرض الامر على مجلس الوزراء للبت فيه ، ويعمل بالقرار الذي يصدره هذا المجلس .

## الفصل الثالث

## في نظام موظفي الديوان

## مادة ٣٤

يعين رئيس الديوان بمرسوم اميرى بناء على ترشيح رئيس مجلس الامة وقرار المجلس لهذا الترشيح في جلسة سرية ، وبعد موافقة مجلس الوزراء .

ويعامل الرئيس معاملة الوزير من حيث المرتب والمعاش وسائر البدلات والمزايا المالية ، ومن حيث نظام الاتهام والمحاكمة .

ولا يجوز عزله الا بموافقة اغلبية الاعضاء الذين يتألف منهم مجلس الامة ، او بقرار من السلطة التأديبية المختصة وفقا للفقرة السابقة .

## مادة ٣٥

لا يجوز لرئيس الديوان اثناء توليه منصبه ان يلبى اى وظيفيا عامة اخرى او ان يزاول ، ولو بطريق غير مباشر ، مهنة حرة او عملا صناعيا او تجاريا او ماليا . كما لا يجوز له ان يسهم في التزامات تعقدها الحكومة او المؤسسات والهيئات العامة ، او ان يجمع بين وظيفته والعضوية في مجلس ادارة اى شركة .

ولا يجوز له خلال تلك المدة كذلك ان يشتري او يستأجر مالا من اموال الدولة ولو بطريق المزايا العلني ، او ان يؤجرها او يملكها شيئا من امواله او يقايضها عليه .

## مادة ٣٦

يتولى رئيس الديوان الاشراف الفنى والادارى على اعمال الديوان وموظفيه ، ويصدر اللوائح والقرارات اللازمة لتنظيم الديوان وادارة اعماله وفقا لاختصاصاته المبينة بهذا القانون .

## مادة ٣٧

في حالة تعيين نائب لرئيس الديوان ، تسرى في شأنه احكام الفقرتين الاولى والثالثة من المادة ٣٤ من هذا القانون . ويعامل معاملة موظف الدرجة الممتازة « ب » من حيث المرتب والمعاش والمزايا المالية الاخرى .

## مادة ٣٨

يعين كل من وكيل الديوان والوكيل المساعد بمرسوم اميرى بناء على ترشيح رئيس الديوان وبموافقة رئيس مجلس الامة ومجلس الوزراء . ويعامل الوكيل معاملة وكيل الوزارة ، والوكيل المساعد معاملة وكيل الوزارة المساعد ، وذلك من حيث المرتب والمعاش وسائر البدلات والمزايا المالية .

وتسرى عليهما من حيث نظام الاتهام والمحاكمة والاحالة الى المعاش ، الاحكام التي تسرى على الموظفين الفنيين بالديوان في هذا الشأن ، والمبينة بهذا القانون .

## مادة ٣٩

يعاون النائب والوكيل والوكيل المساعد رئيس الديوان في تنظيم الديوان وادارة اعماله وفقا لما ترسمه اللائحة الداخلية للديوان التي تصدر بقرار من رئيسه .

## مادة ٤٠

فيما عدا وظائف النائب ووكيل الديوان والوكيل المساعد يكون التعيين في سائر وظائف الديوان ، وكذلك اختيار الاخصائيين والخبراء في شئونه ، بقرار من رئيس الديوان .

## مادة ٤١

يكون لرئيس الديوان ، بالنسبة الى موظفي الديوان عامة ، الصلاحيات التي تخولها القوانين واللوائح للوزير بالنسبة الى موظفي

الموظفين في شئون التوظيف بالنسبة لسائر موظفي الدولة المدنيين وتؤلف هذه اللجنة من :

- ١ - رئيس ديوان المحاسبة رئيسا
- ٢ - رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الامة
- ٣ - رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الامة
- ٤ - رئيس ادارة الفتوى والتشريع
- ٥ - وكيل ديوان المحاسبة

وعند غياب الرئيس او احد الاعضاء او تعذر حضوره ، يحل محله من يقوم باعماله حال غيابه طبقا لنظام الجهة التي يتبعها . ويتولى رئيس شئون الموظفين بديوان المحاسبة اعمال امانة السر لها .

ولا تكون اجتماعات اللجنة صحيحة الا بحضور اغلبية اعضائها . وتصدر القرارات باغلبية الحاضرين ، فاذا تساوت الاصوات رجح رأى الجانب الذى فيه الرئيس . ويعد الامتناع عن التصويت بمثابة رفض للاقتراح المعروض .

ولا يعزل موظفو الديوان الفنيون ، بغير الطريق التأديبي ، الا بعد موافقة اللجنة المشار اليها في هذه المادة .

#### مادة ٤٨

تنظم اللائحة الداخلية للديوان ، الاجراءات والقواعد الخاصة بتأديب الموظفين الفنيين بالديوان والتحقيق معهم .

#### مادة ٤٩

تختص بمحاكمة موظفي الديوان الفنيين تأديبيا ، هيئة تشكل من :

- ١ - رئيس ادارة الفتوى والتشريع رئيسا
- ٢ - وكيل ديوان المحاسبة
- ٣ - وكيل ديوان الموظفين

وفي حالة غياب الرئيس او احد العضوين ، او قيام مانع لديه ، يحل محله من يقوم مقامه طبقا لنظام الجهة التي يتبعها .

وتطبق في المحاكمات التأديبية لموظفي الديوان ، الاجراءات والقواعد والجزاءات المقررة في ذات الخصوص بالنسبة الى سائر موظفي الدولة المدنيين .

#### مادة ٥٠

تسرى على موظفي ومستخدمي الديوان ، فيما لم يرد عنه نص خاص في هذا القانون ، كافة القواعد والاحكام المقررة في شأنه بقانون الوظائف العامة المدنية .

ارته . كما يكون له السلطة المخولة لوزير المالية والصناعة لك فيما يتعلق باستخدام الاعتمادات المقررة بميزانية الديوان ، تنظيمه وادارة اعماله ، وبالجملة في كافة شئون التوظيف التى يرئها لوزير المالية والصناعة بالنسبة اليها صلاحيات اكبر من صلاحيات من الوزراء .

#### مادة ٤٢

الموظف الفني في تطبيق هذا القانون ، هو كل من يشغل الوظيفة من وظائف العالية الفنية من وظائف الحلقة الثانية بميزانية الديوان . شترط فيمن يعين في احدى هذه الوظائف ، ان يكون حاصل على هل عال في الحقوق او التجارة من كلية جامعية معترف بها من الجهة تنصه بالكويت ، او ما يعادلها .

#### مادة ٤٣

تتضمن ميزانية الديوان بيانا بعدد الوظائف اللازمة له وانواعها رجاتها ومرتباتها بكافة حلقات الوظائف المنصوص عليها في جداول رجات والمرتبات الملحقة بقانون الوظائف العامة المدنية .

#### مادة ٤٤

تنشأ بالديوان لجنة للنظر في شئون موظفيه الفنيين تشكل برئاسة يل الديوان وعضوية وكيل الديوان المساعد وثلاثة من كبار موظفي ديوان الفنيين بحسب ترتيب اقدميتهم وظيفية فدرجة .

ويتولى رئيس شئون الموظفين بالديوان اعمال امانة السر لها . وفي حالة غياب احد هؤلاء او قيام مانع لديه ، يحل محله يليه في الاقدمية .

#### مادة ٤٥

تختص اللجنة المشار اليها في المادة السابقة ، بالنظر في كافة ون التوظيف بموظفي الديوان الفنيين ، وتكون لها الصلاحيات عولة للجنة شئون الموظفين طبقا للقوانين واللوائح الخاصة بوظائف العامة المدنية ، وتصدر قراراتها بالاغلبية المطلقة .

وترفع اقتراحات اللجنة بشأن الترقيات الى رئيس الديوان تنمادها بقرار منه دون حاجة للحصول على موافقة ديوان الموظفين .

#### مادة ٤٦

لا يجوز نقل احد موظفي الديوان الى جهة اخرى ، او نديه يام بعمل وظيفية في جهة اخرى الا بموافقة رئيس الديوان .

#### مادة ٤٧

تنشأ بالديوان لجنة عليا يكون لها في شئون موظفي الديوان صلاحيات التي تخولها القوانين واللوائح لمجلس الوزراء ولديوان



## مادة ٥١

يكون رئيس الحسابات ومساعدوه ، ورئيس شئون الموظفين ومساعدوه بديوان المحاسبة ، تابعين لهذا الديوان وتدرج وظائفهم ودرجاتهم بميزانيته .

## الفصل الرابع

في المخالفات المالية وتاديب المسؤولين المعاصرين  
عن ارتكابها

الفرع الاول . . في تحديد المخالفات المالية وما يجب اتخاذه خيالها

## مادة ٥٢

يعتبر مخالفات مالية في تطبيق احكام هذا القانون ، ما يأتي :

١ - مخالفة القواعد والاحكام المالية المنصوص عليها في

الدستور .

٢ - مخالفة الميزانية العامة او الميزانيات الملحقة بها او المستقلة

عنها ، والميزانيات الخاصة بالهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة والتي يكون الموظف العمومي مندوباً لمراقبتها او الاشراف عليها .

٣ - مخالفة احكام القانون بقواعد اعداد الميزانية والرقابة

على تنفيذها والحساب الختامي .

٤ - مخالفة احكام قانون المناقصات ولائحته ، ولائحة المخازن

والمشتريات ، وعلى وجه العموم كافة القواعد والاحكام والانظمة والتميمات المالية والحسابية والمخزنية .

٥ - كل تصرف خاطيء او اهمال او تقصير يترتب عليه صرف

مبالغ من الاموال العامة بغير وجه حق ، او ضياع حق من الحقوق المالية للدولة او احد الاشخاص العامة الاخرى او الهيئات الخاضعة

لرقابة ديوان المحاسبة ، او المساس بمصلحة من مصالحها المالية ، او يكون من شأنه ان يؤدي الى ذلك .

٦ - عدم موافاة الديوان بالمناقصات ومشروعات الارتباطات

والاتفاقات والمعقود الخاضعة للرقابة المالية المسبقة .

وكذلك عدم موافاة الديوان ، دون مبرر ، بالحسابات

والمستندات المؤيدة لها في المواعيد المحددة لذلك ، او بما يطلبه من اوراق او وثائق او غيرها مما يكون له الحق في فحصها او مراجعتها

او الاطلاع عليها طبقاً للقانون .

٧ - عدم الرد على ملاحظات الديوان او مكاتبته بصفة

عامة ، او التأخر في الرد عليها دون مبرر ، ويعتبر في حكم عدم الرد ان يعيب الموظف اجابة الغرض منها الماطلة والتسويف .

٨ - التأخر دون مبرر في ابلاغ الديوان ، خلال خمسة عشر

يوماً على الاكثر بما تتخذه الجهة الادارية المختصة في شأن المخالفات التي يبلغها الديوان اليها ، او تقاعسها دون عذر مقبول عن اتخاها اللازم حيالها ، وبالجملة كل تصرف او موقف يكون من شأنه ان يعوق الديوان . دون مقتضى - عن مباشرة اختصاصاته في الرقابة المالية على الوجه الاكمل .

## مادة ٥٣

يعاقب تاديباً - على الوجه المبين في هذا القانون - كل من ارتكب من الموظفين العموميين ، عدا الوزراء ، مخالفة من المخالفات المالية المنصوص عليها في المادة السابقة ، او ساهم في ارتكابها او سهل وقوعها او تراخى في الابلاغ عنها او حاول التستر على مرتكبها ، وذلك كله على اية صورة من الصور .

## مادة ٥٤

يتعين على كل جهة من الجهات الحكومية او هيئة او مؤسساة عامة او شركة او منشأة تابعة لها ، ان تحيل الى التحقيق ما يتكشف لها من المخالفات المالية التي وقعت بها ، وذلك عقب اكتشافها . وعليه بعد ابلاغها بنتيجة هذا التحقيق ، ان تصدر قراراً في الموضوع سواء بحفظه او بمجازاة المسئول ادارياً او احالته للمحاكمة التأديبية حسب ما يتراءى لها ، وذلك في خلال خمسة عشر يوماً على الاكثر من تاريخ ابلاغها نتيجة التحقيق .

## مادة ٥٥

يوافق الديوان بالقرارات الصادرة بالتصرف في المخالفات المالية ، مصحوبة بمحاضر التحقيق وغيرها من الاوراق والمستندات المتصلة بها ، وذلك في ميعاد اقصاه عشرة ايام من تاريخ صدورها .

## مادة ٥٦

يقوم الديوان بابلاغ المخالفات المالية التي يكون له اسبقيا الكشف عنها ، الى الجهة المختصة ، وعليها ان تتبع في شأنها ذات الاجراءات والاحكام المنصوص عليها في المادتين السابقتين .

## الفرع الثاني . . في تاديب الموظفين المسؤولين

## عن ارتكاب المخالفات المالية

## مادة ٥٧

لديوان الحق في الاعتراض على القرارات المشار اليها بالمادة (٥٥) من هذا القانون ، ان رأى وجها لذلك .

وفي هذه الحالة ، يكون لرئيس الديوان ان يقيم الدعوى التأديبية ضد المخالف امام الهيئة التي نص هذا القانون على اختصاصها بالمحاكمات التأديبية عن ارتكاب المخالفات المالية .

ويتعين اقامة الدعوى المذكورة في خلال شهر على الاكثر من تاريخ تلقي الديوان القرار المعترض عليه ، مصحوباً بمحاضر التحقيق

- ٢ - وكيل ديوان المحاسبة المساعد  
٣ - مستشار مساعد بإدارة الفتوى والتشريع  
٤ - مندوب من وزارة المالية والصناعة  
٥ - مندوب من ديوان الموظفين

ولا يجوز أن تقل درجة أى من هذين العضوين الآخرين عن درجة الموظف المحال للمحاكمة .

ولا يجوز أن تقل درجة أى من هذين العضوين الآخرين عن درجة الموظف المحال للمحاكمة .

#### مادة ٦١

تتبع الهيئة التأديبية المختصة ، وفقا لدرجة الموظف وقت اقامة الدعوى التأديبية عليه .

وإذا تعدد الموظفون المسئولون عن المخالفة او عن المخالفات المرتبطة فان محاكمتهم جميعا تكون للهيئة المختصة بمحاكمة اعلامهم درجة .

ويقوم باعمال السكرتارية للهيئة من ينتدبه رئيس الديوان من موظفيه لهذا الغرض .

#### مادة ٦٢

تطبق في المحاكمات التأديبية امام الهيئة المشار اليها ، فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون ، الاجراءات والقواعد والجزاءات المقررة في الخصوص ذاته بقانون الوظائف العامة المدنية .

#### مادة ٦٣

إذا كان احد الموظفين المحالين للمحاكمة التأديبية امام الهيئة المنصوص عليها في البند (أ) من المادة ٦٠ ، ممن تختص اصلا بمحاكمته الهيئة المشكلة وفقا للبند (ب) من المادة ذاتها ، فان الجزاءات التي توقع عليه هي الجزاءات التي كانت هذه الهيئة الاخيرة تملك معاقبته بها فيما لو كان قد قدم للمحاكمة امامها .

#### مادة ٦٤

تصدر قرارات الهيئة مسببة ، وتوقع من رئيس الهيئة وعضويها .

#### مادة ٦٥

قرارات الهيئة نهائية سواء كانت غيايية او حضورية .

على انه يجوز للديوان ولذوى الشأن الطعن فيها بالطريق المقرر للطعن في القرارات الادارية بطلب الغائها او التعويض عنها ، لاي وجه من اوجه مخالفتها للقانون ، وذلك خلال سنتين يوما من تاريخ العلم بها .

ولا يترتب على هذا الطعن ايقاف تنفيذ القرار التأديبي المطعون عليه الا اذا امرت بذلك المحكمة المختصة بنظر الطعن .

سائر الاوراق والبيانات المتعلقة به كاملة ومستوفاة ، والا اصبح ذلك قرار نهائيا ، وسقط حق الديوان في اقامة الدعوى .

#### مادة ٥٨

إذا تبين للديوان من فحص الاوراق ، ان القرار الذي اصدرته جهة المختصة بحفظ الموضوع قد جانب الصواب ، او ان الجزاء الذي وقع بموجبه على الموظف المسئول لا يتناسب مع المخالفة المرتكبة ، رأى الديوان مع هذا ان المخالفة لا تستأهل احالة مرتكبها للمحاكمة تأديبية ، فانه في هذه الحالة يكون لرئيس الديوان ان يرد الاوراق الى الجهة المختصة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ورودها لديوان ، طالبا اليها اعادة النظر في الموضوع اما بمجازاة المخالف . ا كان القرار صادرا بالحفظ ، واما بتشديد الجزاء الموقع عليه بما جعله متناسبا مع المخالفة وفي حدود الخصم من المرتب لغاية خمسة عشر يوما .

#### مادة ٥٩

على الجهة المختصة ان تبت في طلب الديوان وتخطره بالنتيجة ، ظرف سبعة ايام على الاكثر من تاريخ تسلمها الاوراق المردودة بها .

وإذا لم تستجب الجهة لطلب الديوان او لم تخطره بالنتيجة في ليعاد المشار اليه بالفقرة السابقة ، جاز لرئيس الديوان ان يحيل مخالف للمحاكمة التأديبية وذلك في خلال عشرة ايام على الاكثر من ريع وصول الاوراق المعادة الى الديوان .

#### الفرع الثالث . . في تشكيل الهيئة المختصة بالمحاكمة التأديبية عن ارتكاب المخالفات المالية والجزاءات التي تملك توقيعها

#### مادة ٦٠

تختص بالمحاكمة التأديبية عن ارتكاب المخالفات المالية المنصوص ليها في المادة ( ٥٢ ) من هذا القانون ، هيئة يكون تشكيلها على لوجه الآتي : -

أ - بالنسبة للموظفين الذين يشغلون اعلى درجة من درجات لحلقة الثانية فما فوقها تشكل الهيئة من :

- ١ - رئيس ادارة الفتوى والتشريع  
٢ - وكيل ديوان المحاسبة  
٣ - وكيل وزارة المالية والصناعة  
٤ - مستشار بإدارة الفتوى والتشريع  
٥ - وكيل ديوان الموظفين

ب - بالنسبة لغير من ذكروا في البند ( أ ) تشكل الهيئة من :  
١ - وكيل ادارة الفتوى والتشريع



## مادة ٦٦

يتعين على سكرتير الهيئة موافاة الديوان بصورة طبق الاصل من القرارات التي تصدرها الهيئة ، وذلك في ميعاد اقصاه ثلاثون يوما من تاريخ صدورها .

## مادة ٦٧

على الديوان متابعة القرارات الصادرة من الهيئة بتوقيع الجزاءات والاستيثاق من قيام الجهة التابع لها الموظف المحكوم عليه بتنفيذ الجزاءات التي وقعت عليه .

## مادة ٦٨

لا يمنع قبول استقالة الموظف الذي تقررت اقامة الدعوى التأديبية عليه ، من الاستمرار في اجراءات محاكمته تأديبيا ، وتوقف تسوية حالته من الناحية المالية لحين الانتهاء من المحاكمة .

## الفرع الرابع . . في الاعفاء من العقوبة

## وسقوط الدعوى بالتقادم

## مادة ٦٩

لا يعفى الموظف من العقوبات الا اذا ثبت ان ارتكابه المخالفة كان تنفيذا لامر كتابي صادر من رئيسه ، بالرغم من قيامه بتسوية هذا الرئيس كتابة الى المخالفة ، وفي هذه الحالة تكون المسؤولية على مصدر الامر .

## مادة ٧٠

تسقط الدعوى التأديبية عن المخالفات المالية بمضى خمس سنوات ميلادية من تاريخ وقوع المخالفة .

وتنقطع هذه المدة باجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة ، وتسرى المدة من جديد ابتداء من تاريخ اخر اجراء .  
واذا تعدد المخالفون - فان انقطاع المدة بالنسبة الى احدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة الى الباقين ، ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم اجراءات قاطعة للمدة .

## مادة ٧١

تجوز اقامة الدعوى التأديبية على الموظف الذي يكون قد ترك الخدمة لاي سبب كان ، بشرط الا تكون الدعوى قد سقطت بمضى المدة وفقا لاحكام المادة السابقة .

وتتبعن الهيئة المختصة بمحاكمته ، تبعا لدرجته عند تركه الخدمة .

ويجوز بقرار من الهيئة المذكورة ايقاف صرف معاش التقاعد او المكافأة المستحقة له ، الى حين انتهاء محاكمته .

## مادة ٧٢

الجزاءات التي يجوز توقيعها على الموظف المشار اليه في المادة السابقة هي : -

- ١ - الحرمان من معاش التقاعد مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر .
- ٢ - الحرمان من كل او بعض المعاش او المكافأة من تاريخ الحكم .
- ٣ - غرامه لا تقل عن عشرة دنانير ، ولا تجاوز المرتب الذي كان يتقاضاه عن الشهر الذي وقعت فيه المخالفة .

وتستوفي هذه الغرامة بالخصم من معاشه او مكافأته ان وجدت وذلك في الحدود القانونية المقررة ، او بالطريق والاجراءات المتبعة في تحصيل الاموال والمستحقات العامة .

## مادة ٧٣

لا يخل توقيع احد الجزاءات المنصوص عليها في هذا القانون ، بحق اقامة الدعوى المدنية او الجزائية ضد الموظف المتهم عند الاقتضاء .

## الفصل الخامس

## احكام عامة

## مادة ٧٤

قبل ان يتولى رئيس الديوان اعماله وصلاحياته المقررة بهذا القانون يؤدي امام مجلس الامة اليمين التالية :

« اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا للوطن وللأمير ، وان احترم الدستور وقوانين الدولة ، وان اصون مصالح الشعب وامواله وأؤدي اعمالى بالامانة والصدق . »

## مادة ٧٥

يضع رئيس الديوان مشروع ميزانية الديوان بالاتفاق مع رئيس مجلس الامة الذي يرسله في الميعاد القانوني الى وزارة المالية والصناعة . ويدير وزير المالية والصناعة المشروع كما ورد اليه من رئيس مجلس الامة تحت قسم خاص بالميزانية العامة للدولة . واذا تضمن المشروع زيادة على مجموع اعتمادات العام السابق ، جاز لوزير المالية والصناعة الاكتفاء بدرجة اعتماد العام السابق ، وعرض الأمر فيما يتعلق بالزيادة على مجلس الامة للبت فيه بعد الاستماع الى رأى وزير المالية والصناعة ورئيس الديوان .

## مادة ٧٦

في حال غياب الرئيس ، أو خلو منصبه ، يقوم مقامه النائب أو وكيل الديوان حسب الاحوال .

## مادة ٧٧

لرئيس الديوان أن يفوض النائب والوكيل والوكيل المساعد

وتتم هذه المراجعة وفقا للاصول والايضاح المحاسبية المتبعة في العمليات التجارية والصناعية .

#### مادة ٨٢

تراجع مستندات وحسابات ديوان المحاسبة بواسطة وزارة المالية والصناعة ويخطر الديوان بما قد تسفر عنه هذه المراجعة من ملاحظات أو مخالفات لمرضاها على رئيس الديوان لاتخاذ اللازم بشأنها طبقا لهذا القانون ، ويدرج ذلك في التقرير السنوي للديوان .

#### مادة ٨٣

يتابع الديوان مراقبة تنفيذ المشاريع الانشائية في حدود الاعتمادات التي خصصت لها بالميزانية ، ويتثبت مما اذا كان تنفيذها قد حقق النتائج والاهداف التي اقتضت تخصيص صرف تلك المصروفات من أجلها .

#### مادة ٨٤

لمجلس الأمة أن يدعو رئيس الديوان لحضور جلساته التي تناقش فيها تقارير الديوان ، وان يأذن له بالتحدث والادلاء بوجهة نظره في المسائل محل المناقشة ، وما تقدمه الحكومة من اجابات أو بيانات بصددها .

#### مادة ٨٥

في حالة تعطل الحياة النيابية ، يلحق الديوان مؤقتا برئاسة مجلس الوزراء .

#### مادة ٨٦

يخطر رئيس الديوان رئيس مجلس الامة قبل قيامه باجازته السنوية .

#### مادة ٨٧

الدعاوى التأديبية المرفوعة عن المخالفات المالية والتي لم يفصل فيها حتى تاريخ العمل بهذا القانون ، تحال بحالتها الى الهيئة التأديبية المختصة وفقا للمادة ٦٠ من هذا القانون ، ويخطر ذو الشأن بهذه الاحالة .

#### مادة ٨٨

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بمرسوم بناء على اقتراح رئيس الديوان .

#### مادة ٨٩

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، ويلغى كل ما يخالف أحكامه .

نائب امير الكويت  
جابر الاحمد الجابر

صدر في : ٢٧ صفر ١٣٨٤ هـ  
الموافق ٧ يوليو ١٩٦٤ م

لديوان في كل أو بعض اختصاصاته المبينة بهذا القانون ، فيما عدا الاختصاصات المنصوص عليها في المواد ١٣ ، « فقرة ٧ » و ٢٢ و ٢٥ « فقرة ٢ » و ٣٣ و ٣٩ و ٧٥ و ٧٨ « فقرة ٢ » من هذا لقانون .

#### مادة ٧٨

تكون مراجعة الديوان لمستندات الجهات التي تشملها رقابته لمالية بنسبة مائة في المائة .

واستثناء من هذا الاصل العام يجوز لرئيس الديوان في احوال الضرورة القصوى ولاعتبارات يملها الصالح العام ، تخفيض نسبة المراجعة بالقياس الى نوع أو أكثر من مستندات الجهات الخاضعة للرقابة كلها أو بعضها . على انه لا يجوز بحال تخفيض نسبة المراجعة عن ٥٠٪ بالقياس الى أي نوع من المستندات الخاصة بأية جهة من الجهات . ويصدر بتحديد انواع المستندات والجهات التي تخفض نسبة المراجعة بالقياس اليها ، قرار من رئيس الديوان . ويجب أن يحاط هذا القرار بالسرية التامة ، بحيث لا تعلم بمحتوياته أي من الجهات التي تقرر تخفيض نسبة المراجعة بالقياس لمستنداتها .

ويتضمن القرار المذكور تنظيم الطريقة والايضاح التي تتم بها المراجعة في هذه الحالة .

#### مادة ٧٩

تعود المراجعة الى نسبتها الأصلية بمجرد زوال الأسباب التي دعت الى تقرير تخفيض هذه النسبة وفقا لاحكام المادة السابقة .

#### مادة ٨٠

فيما يتعلق بمراجعة المصروفات السرية ، يكتفى في شأنها باقرار يوقعه الوزير المختص كل ثلاثة أشهر يتضمن بيان قيمة المبلغ المصروف خلال هذه المدة من اعتماد المصروفات السرية المخصص لوزارته بالميزانية ، وشهادة بأن هذا المبلغ قد تم صرفه في حدود الاعتمادات المقررة وفي الاغراض التي خصصت من أجلها .

ويبعث الوزير بهذا الاقرار بصفة سرية الى رئيس الديوان ، وذلك خلال عشرة ايام على الاكثر من تاريخ انتهاء المدة المحرر عنها الاقرار ، وعلى رئيس الديوان الا يطلع أحدا عليه وأن يحتفظ به لديه .

#### مادة ٨١

يقوم الديوان بمراجعة حسابات التشغيل والمتاجرة والارباح والخسائر والميزانية العمومية ، بالنسبة الى أجهزة الدولة الادارية وفروعها والهيئات والمؤسسات العامة وسائر الاشخاص العامة والمنشآت التابعة لها ، التي تراول نشاطا تجاريا أو صناعيا .



## المذكرة الإيضاحية

مشروع القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤  
الخاص بإنشاء ديوان المحاسبة

تقضى الانظمة الدستورية في الدول المختلفة بوجود جهاز مستقل يهدف أساسا ، وبوجه خاص ، الى مراقبة تحصيل إيرادات الدولة وتوريدها للخزانة العامة ، والتثبت من اتفاقها في الوجهة التي عينها البرلمان . كما يهدف ، بوجه عام ، الى اجراء رقابة فعالة على كافة الاموال بما يكفل صونها وعدم العبث بها او التفریط فيها .

ويقدم الجهاز المذكور للهيئة البرلمانية تقريرا سنويا يؤيد فيه صحة الحساب الختامي للإدارة المالية ، ويسلط ما يتضح فيه من نتيجة أبحاثه .

ولقد سائر الدستور الكويتي النهج المتقدم ، فنص في المادة ١٥١ منه على ان يشأ بقانون ديوان للمراقبة المالية يكفل القانون استقلاله ويكون ملحقا بمجلس الامة ، ويعاون الحكومة ومجلس الامة في رقابة تحصيل إيرادات الدولة وانفاق مصروفاتها في حدود الميزانية ، ويقدم الديوان لكل من الحكومة ومجلس الامة تقريرا سنويا عن أعماله وملاحظاته .

وتفيذا لهذا النص الدستوري ، أعدت الحكومة مشروع القانون المرافق مشتملا على خمسة فصول من تسع وثمانين مادة .

وقد تضمن الفصل الاول المواد الخاصة بإنشاء الديوان وأهدافه وتشكيله ، وهي المواد من ١ - ٤ . فنصت المادة ١ على ان « تشأ هيئة مستقلة للمراقبة المالية تسمى « ديوان المحاسبة » وتلحق بمجلس الامة » . وبذلك كفل النص لهذا الديوان استقلاله ، كما روعي في التسمية التي اختيرت له ، أنها أدق تعبيراً وأوفى دلالة على مهمته وطبيعة أعماله .

وأوضحت المادة ٢ الغرض من انشاء هذا الديوان وبواعثه ، فنصت على انه يهدف أساسا الى تحقيق رقابة فعالة على الاموال العامة ، وذلك عن طريق ممارسة الاختصاصات المخولة له بمقتضى المشروع المعروض . وعلى الوجه المبين فيه . وتكلمت المادتان ٣ و ٤ عن تشكيل الديوان وتأليفه . فنصت اولى هاتين المادتين على ان يشكل الديوان من رئيس ووكيل ووكيل مساعد ، وعدد كاف من الموظفين الفنيين في تطبيق أحكام هذا المشروع ، وغيرهم من الموظفين والمستخدمين من مختلف الفئات والدرجات . كما أجازت تعيين نائب لرئيس الديوان ، وتعيين أكثر من وكيل ووكيل مساعد تبعا لمقتضيات العمل واحتياجاته . ونصت ثانيتهما على ان يتألف الديوان من ادارات ومراقبات وأقسام وشعب ، يكون تشكيلها وتنظيمها وتحديد عددها ونطاق اختصاصات كل منها ، بقرار يصدر من رئيس الديوان ، وذلك باعتباره المسئول الاول عن قيام الديوان بمهامه ، وعن تنظيمه

وادارة أعماله من الناحيتين الفنية والادارية .

ويشتمل الفصل الثاني على ثلاثة أفرع تتضمن المواد الخاصة بتحديد الجهات الخاضعة للرقابة المالية التي يمارسها الديوان ، واختصاصاته وطريقة مباشرتها ، وهي المواد من ٥ - ٣٣ .

فنصت المادة ٥ على ان تشمل الرقابة المالية التي يختص بها الديوان ، الجهات الآتية : ( أولا ) كافة الوزارات والادارات والمصالح العامة التي يتألف منها الجهاز الاداري للدولة . ( ثانيا ) الهيئات والمؤسسات المحلية ذات الشخصية المعنوية العامة . ( ثالثا ) الهيئات والمؤسسات والمنشآت العامة التابعة للدولة او للبلديات او لغيرها من الهيئات المحلية ذات الشخصية المعنوية العامة . ( رابعا ) الشركات والمؤسسات التي يكون للدولة او أحد الاشخاص المعنوية العامة الاخرى نصيب في رأس مالها لا يقل عن ٥٠٪ منه .

ونصت المادة ٦ على ان يتولى الديوان ، بوجه عام ، مراقبة تحصيل إيرادات الدولة وانفاق مصروفاتها في حدود الاعتبارات الواردة بالميزانية ، والاستيثاق من كفاية الانظمة والوسائل المتبعة لصون الاموال العامة ومنع العبث بها . وان تشمل رقابة الديوان ، بوجه خاص ، حسابات الوزارات والادارات والمصالح الحكومية ، وكذلك حسابات الجهات ذات الميزانيات المستقلة عن الميزانية العامة للدولة او الملحق بها بما فيها مجلس الامة ، وسائر الجهات التي ورد ذكرها في المادة « ٥٠ » .

وبينت المادة ٧ أساليب الرقابة المالية التي يمارسها الديوان ، فنصت على ان هذه الرقابة نوعان مسبقة ولاحقة ، وذلك على الوجه المبين في المشروع . وغنى عن البيان ان الرقابة المسبقة او السابقة - كما تدل عبارتها - هي الرقابة التي تجرى قبل الارتباط بمصروفات صرفه فعلا ، وبالتالي فإن مجال اعمالها يكون بالنسبة للمصروفات العامة ، وقد يتسع نطاقها فيشمل كافة المصروفات ، وقد يضيق فيقتصر على أنواع معينة منها . والمرد في ذلك الاداة التشريعية التي تنفرد بموجبها هذه الرقابة تبعا لظروف كل دولة ونظمها وأوضاعها . واجراء هذه الرقابة يتطلب بالضرورة عدم الارتباط بمصروف مما يخضع للرقابة المسبقة او صرفه الا بعد الحصول على تأشيرة باجازة ذلك من الهيئة المختصة بالرقابة المالية ، وهي هنا ديوان المحاسبة . وبدهي ان هذه الهيئة لا تعطي التأشيرة باجازة الارتباط او الصرف الا بعد التثبت من ان عملية الارتباط او الصرف سليمة ومطابقة لاحكام القوانين واللوائح والتعميمات المالية ، وللقواعد العامة للميزانية ، وبهذه المثابة يتسنى - الى حد بعيد - تحاشي حدوث ارتباط او صرف خاطيء او مخالف للقانون . ومن هنا كان وصف الرقابة المسبقة بأنها رقابة وقائية ، على حين ان الرقابة اللاحقة ، وهي التي تجرى بعد الارتباط او الصرف ، توصف بأنها رقابة علاجية . ومن المعلوم ان لكل من نوعي الرقابة مزاياه وعيوبه .

ونصت المادتان ٨ و ٩ على ما تشمله رقابة الديوان في شأن



المادة ذاتها على الديوان ان يبلغ ملاحظاته على تلك القرارات جميعا الى الجهة المختصة قبل فوات المدة المحددة لصيرورتها غير قابلة للسحب او الطعن فيها ، بوقت كاف . وعلى هذه الجهة ان تبادر الى سحب او الغاء القرارات المشبوهة وما ترتب عليها من آثار . واذا لم تر الاخذ برأى الديوان ، فان القرارات المعترض عليها تعتبر موقوفة بقوة القانون ، الى ان يستقر الامر على اتفاق بين هاتين الجهتين بشأنها ، والا عرض الموضوع على مجلس الوزراء للبت فيه ويعمل بالقرار الذي يصدره هذا المجلس . ومن الواضح ان ما نصت عليه المادة من سحب القرار المعترض عليه موقوفا تلقائيا في حالة اختلاف الرأى بشأنه بين الديوان والجهة المختصة ، انما هو مجرد اجراء احتياطي وقائي ، اذ لن يلحق بذى الشأن أى ضرر ولن يفوت عليه شيئا من حقوقه فيما لو انتهى البت في الامر الى عدم الموافقة على سحب القرار الموقوف او الغائه ، لانه في هذه الحالة يعتبر ذلك القرار نافذا ومنتجا لكافة آثاره القانونية والمالية من تاريخ صدوره .

ومن المعلوم ان الدول التي توجد بها هيئات مستقلة للمراقبة المالية - ايا كان تشكيلها قضائيا او اداريا - لا تجرى على وتيرة واحدة فيما يتعلق بأسلوب الرقابة التي تمارسها هذه الهيئات وفقا لاختصاصاتها ، اذ ان بعضها يأخذ بأسلوب الرقابة المسبقة على أوسع مدها ، فيخضع لها كافة المصروفات العامة ، وبعضها يأخذ بأسلوب الرقابة اللاحقة ، وهي التي تجرى بعد الارتباط او الصرف ، باعتبار ان هذه الرقابة - على حد قولهم - ليس من شأنها ان تعرقل او تعطل سير الاداة الحكومية على نحو ما تؤدي اليه الرقابة المسبقة . والبعض الآخر من الدول يتوسط بين الامرين فيجمع في آن واحد بين نوعي الرقابة المسبقة واللاحقة - أخذا بمزايا كل منهما وتلافيا لما يوجه لكل منهما من مساوئ وعيوب قدر المستطاع - مع جعل الاصل للرقابة اللاحقة ، وقصر الرقابة المسبقة على أنواع معينة من الارتباطات او المصروفات . ونظرا لما تبين من ان هذا النهج الاخير يوائم بين مختلف الاعتبارات ، مما يجعله أنسب الاساليب وأكثرها ملاءمة مع أوضاع دولة الكويت ونظمتها وظروفها ، فلهذا كله رأى المشروع المعروض الاخذ بهذا النهج ، فجمع بين أسلوب الرقابة اللاحقة والمسبقة ، وجعل الاصل للاسلوب الاول منهما ، وقصر الثاني على انواع معينة من الارتباطات والمصروفات ، وذلك على الوجه الذي حددته المادتان ١٣ و ١٤ . فنصت اولى هاتين المادتين على ان تخضع للرقابة المسبقة ، المناقصات الخاصة بالتوريدات والاشغال العامة ، اذا بلغت قيمة المناقصة الواحدة خمسين ألف دينار فأكثر . وقد روعي في ذلك ان هذه المناقصات تستنفد قدرا كبيرا من اعتمادات المصروفات الواردة في الميزانية ومن ثم وجب اخضاعها للرقابة المسبقة بما يؤمن سلامة عمليات الارتباط والصرف الخاصة بها ، ويحول - الى أبعد حد - دون صرف مبالغ بالخطأ او بأكثر من المستحق فعلا قد يتعذر استردادها في كثير من الاحيان ، فيما لو ان اكتشاف امرها جاء تاليا للارتباط او الصرف . وأوضحت المادة ذاتها

لايرادات والمصروفات العامة على التوالي ، وأوضحت ما يجب على لديوان القيام به والتحقق منه بالنسبة لكل منهما ، وذلك على تفصيل المبين بكل من هاتين المادتين .

ونصت المادة ١٠ على اختصاص الديوان بفحص ومراجعة القرارات الصادرة في شئون التوظيف بالجهات المشار اليها في الفقرات اولاً وثانياً وثالثاً من المادة ٥ ، والخاصة بالتعيينات والترقيات والعلاوات والتسويات والبدلات والمرتببات الاضافية وما في حكمها وكذلك بدل السفر ومصاريف الانتقال ، وذلك للاسباب من صحة تلك القرارات ومطابقتها للميزانية والقوانين واللوائح والقرارات المنظمة لموضوعها . وغنى عن البيان ان الاختصاص الذي خولته المادة ١٠ لديوان المحاسبة ، بالنسبة للقرارات الخاصة بالتعيين والترقية . . . الخ ، ليس فيه تعارض مع اختصاص ديوان الموظفين في هذا الشأن او ما يعد اثنتان عليه ، اذ ان لكل من هذين الاختصاصين مجاله في التطبيق ، فديوان الموظفين يتحقق من صحة تلك القرارات من ناحيتها القانونية وقبل اعتمادها وصدورها . ثم يأتي بعد ذلك دور ديوان المحاسبة حيث يقوم بفحص القرارات المذكورة ومراجعتها بعد صدورها ونفاذها ، للوقوف على مدى سلامتها من الناحية المالية . ومن ثم فان كلا من الاختصاصين يعتبر مكتملا للآخر ، وبالتالي لا يقوم مقامه ولا يغنى عنه . هذا الى انه لما كان ديوان المحاسبة هو الهيئة التي اختصها القانون اصلا بالرقابة المالية ، وكان مما لا شك فيه ان القرارات المشار اليها ترتب لذوى الشأن حقوقا مالية ، فانه لا يكون ثمة بد من تخويل الديوان المذكور اختصاص مراجعة تلك القرارات للتثبت من سلامتها من الناحية المالية وسلامة الصرف المترتب عليها ، وبذلك تجيء رقابته المالية شاملة جامعة لكافة المصروفات العامة .

ونصت المادة ١١ على اختصاص الديوان كذلك بفحص ومراجعة حسابات المعاشات والمكافآت وصرفيات التأمين والضمان الاجتماعي والاعانات ، وذلك للتثبت من مطابقتها للقوانين واللوائح والقرارات المنظمة لها .

وتمكيننا للديوان من اجراء الفحص والمراجعة بالنسبة لما ورد ذكره في المادتين ١٠ و ١١ المشار اليهما ، اوجبت المادة ١٢ على كل من الجهات المينة بالقرارات اولاً وثانياً وثالثاً من المادة ٥ ، ان توافي الديوان بما تصدره من القرارات الخاصة بتعيين الموظفين والمستخدمين والعمال وترقيتهم ومنحهم العلاوات وما في حكمها ، والقرارات الخاصة بالمعاشات والمكافآت وما اليها ، على ان يتم ذلك بالنسبة للقرارات الاولى في ميعاد أقصاه عشرة ايام من تاريخ صدورها ، وبالنسبة للقرارات الاخرى في ميعاد غايته ثلاثون يوما . وقد روعي في تقصير الميعاد بالنسبة للقرارات الاولى ما هو معلوم من ان هذه القرارات تصبح غير قابلة للسحب او الطعن فيها بفوات مدة معينة تقل عن المدة المحددة لذلك بالنسبة للقرارات الثانية . كما اوجبت



أعانت على ارتكابها او سهلت حدوثها ، واقترح وسائل علاجها .  
كما أجازت للديوان في حالة ما اذا قام لديه شك في حدوث عبث بأى  
من المخازن او المستودعات او الخزائن العامة ، ان يطالب الجهة  
المختصة بإجراء جرد فورا ، والزمت هذه الجهة القيام به ، وخولت  
للمنتش او المراجع المختص في الديوان الحق في ان يشهد عملية  
الجرد دون ان يشترك فيها .

ونصت المادة ١٧ على اختصاص الديوان بفحص ومراجعة  
حسابات التسوية من امانات وعهد وحسابات جارية ، والتثبت من  
صحتها وموثوقيتها الخاصة بها ، ومن ان ارقامها مقيدة في الحسابات .  
وأنها صحيحة ومؤيدة بالمستندات القانونية .

كما نصت المادة ١٨ على ان يقوم الديوان بمراجعة حسابات  
السلف والقروض الممنوحة من الدولة او احدى الهيئات او المؤسسات  
العامة ، أو المعقودة لصالحها ، وأوجب عليه التثبت في الحالة الاولى  
من تسديد الاصل وفائدته وملحقاتها للخزانة العامة طبقا لشروط  
العقد المانع للسلفة او القرض . والتثبت في الحالة الثانية من قيام  
الدولة او الهيئة العامة المقترضة ، بتسديد الاصل والفوائد والملحقات  
في المواعيد المحددة ، وذلك كله بطبيعة الحال دون اخلال بأحكام  
المادة ١٤ من حيث اجراء الرقابة السابقة متى توافرت شروطها .  
ونصت المادة ايضا على سريان حكمها بالنسبة للسلف والقروض  
بكفالة الدولة او احدى الهيئات او المؤسسات العامة .

وخولت المادة ١٩ للديوان الحق في فحص ومراجعة حسابات  
الاستثمارات الخاصة بأموال الدولة . وغنى عن البيان ان المقصود  
بعبارة « اموال الدولة » هنا ، هي اموال الحكومة وسائر  
الاشخاص العامة الاخرى .

كما خولت المادة ٢٠ للديوان الحق في فحص اللوائح الادارية  
والمالية والمحاسبية ، للاستيثاق من مدى كفايتها لضبط واحكام الرقا  
المالية ، او اقتراح توافي اوجه النقص فيها .

ونصت المادة ٢١ على ان يختص الديوان بفحص ومراجعة الحساب  
الختامي ، عن السنة المالية المنقضية ، لكل من الدولة والهيئات  
والمؤسسات العامة التي تربط ميزانياتها بقوانين . وتخويل هذا  
الاختصاص للديوان انما هو نتيجة حتمية ولأزمة لما نصت عليه  
المادة التالية ( المادة ٢٢ ) من وجوب ان يضع رئيس الديوان تقريرا  
سنويا عن كل من الحسابات الختامية المشار اليها بالمادة ٢١ ، يسط  
فيه الملاحظات وأوجه الخلاف التي تقع بين الديوان وبين الجهات  
التي تشملها رقابته المالية ، وان يقدم هذا التقرير الى رئيس الدولة  
ومجلس الامة ومجلس الوزراء ووزير المالية والصناعة وذلك بأقرب  
فرصة في مطلع كل دور من أدوار الانعقاد العادي لمجلس الامة .  
وواضح ما لهذا التقرير السنوي من اهمية كبيرة ، اذ انه يتيح لمجلس  
الامة وللحكومة الوقوف على مدى حسن سير الادارة المالية وانتظامه  
وكذا التعرف على مدى حقيقة المركز المالي للدولة . كما أجازت المادة

كيفية تجديد قيمة المناقصة ، فجعلت العبرة في ذلك بالقيمة الاجمالية  
للاصناف او الاعمال محل المناقصة ، ومحسوبة على أساس أقل  
الاسعار بالعطاءات المقدمة فيها مستوفية للشروط . ومنعا لحدوث  
أى تحايل في هذا المجال عن طريق تجزئة المناقصة الواحدة بقصد  
انقاص قيمتها الى الحد الذي يخرجها عن نطاق الرقابة المسبقة ،  
حظرت المادة المذكورة هذه التجزئة بحال من الاحوال ، واعتبرت  
قرينة على توافرها ان تعمد الجهة صاحبة الشأن الى طرح مناقصة  
أخرى عن ذات الاصناف او الاعمال او عن اصناف او أعمال تعبيرية  
مكاملة او مشابهة لها ، وذلك في خلال مدة تقل عن اربعة أشهر  
تاريخ ابرام العقد عن المناقصة الاولى . وغنى عن البيان ان هذه  
القرينة قابلة لاثبات العكس ، وأنها وردت على سبيل المثال لا الحصر ،  
فقد يستدل على قيام التجزئة من شواهد او دلائل أخرى ، وذلك -  
ولا شك - مسألة موضوعية مرد البت فيها الى بحث الظروف  
والملايسات الخاصة بكل حالة على حدة . وفصلت المادة ذاتها  
الاجراءات والاحكام التي تتبع في شأن تطبيق الرقابة المسبقة على  
المناقصات الوارد ذكرها بها ، وما قد ينشأ عن ذلك من اختلاف في  
الرأى بين الديوان والجهة المختصة . ونصت ثانيتهما ( المادة ١٤ )  
على ان تسرى أحكام المادة السابقة على كل مشروع ارتباط او اتفاق  
او عقد يكون من شأن ابرامه ترتيب حقوق او التزامات مالية للدولة ،  
او سائر الاشخاص العامة ، او عليها ، اذا بلغت قيمة الارتباط او  
الاتفاق او العقد خمسين ألف دينار فأكثر . وظاهر ان أحكام هذه  
المادة تتسع لتشمل - فيما تشمل - كل ممارسة تبلغ قيمتها المبلغ  
المذكور او تجاوزه . وغنى عن البيان ان ما لا يخضع من المصروفات  
العامة للرقابة المسبقة يكون خاضعا بطبيعة الحال للرقابة اللاحقة  
باعتبار ان هذه الرقابة هي الاصل ، كما أنه ليس ثمة ما يمنع من  
اجراء الرقابة اللاحقة بالنسبة لانواع المصروفات الخاضعة للرقابة  
المسبقة ، سواء تمت هذه الرقابة او لم تتم .

وبينت المادة ١٥ اختصاص الديوان فيما يتعلق بشئون المخازن  
ومستملاتها ، فنصت على ان يختص الديوان بالتفتيش على كافة العهد  
والاعمال بالمخازن والمستودعات العامة وفروعها المختلفة ، وفحص  
ومراجعة مستنداتها ودفاترها وسجلاتها وحساباتها ، وعليه التثبت  
من سلامة العهد بمختلف أنواعها ، وصحة القيود الحسابية المتعلقة  
بها ، وبحث اسباب ما يثلث او يتكدر منها ، وابداء ما يراه من  
مقترحات للتخلص من الاصناف التالفة والمكدسة ، ولتجنب حدوث  
شئ من ذلك مستقبلا . كما اوجبت على الديوان الاستيثاق من كفاية  
اللوائح والانظمة الموضوعية للمخازن والمستودعات المشار اليها ،  
وسلامة تطبيقها ، ولفت النظر الى ما قد يرى فيها من أوجه النقص ،  
وذلك للعمل على تلافيه .

وخولت المادة ١٦ للديوان اختصاص الكشف عن حوادث  
الاختلاس والاهمال والمخالفات المالية ، وبحث بواعثها ، والوقوف  
على الثغرات الموجودة بأنظمة العمل والتي ادت الى وقوعها او



وحددت المادة ٢٨ المكان الذي تجرى فيه عمليات الفحص والمراجعة المشار إليها بالمادة السابقة ، فنصت على أن يكون ذلك اما في مقر الديوان ذاته أو في مقار الجهات التي تتواجد بها السجلات والدفاتر والحسابات والمستندات المؤيدة لها ، وغيرها مما يختص بالديوان بفحصه ومراجعته . وجعلت للديوان تقرير ذلك وفقا لما يراه محققا لمصلحة العمل وحسن انتظامه .

وخولت المادة ٢٩ للديوان الحق في أن يراجع أو يفحص ، عدا المستندات والسجلات المنصوص عليها في القوانين واللوائح والتعميمات المالية ، أى مستند أو أوراق اخرى يرى انها ضرورية ولازمة للقيام باختصاصاته على الوجه الاكمل .

كما خولت المادة ٣٠ للديوان الحق في الاتصال المباشر برؤساء الحسابات ومديريها ومراقبيها ، أو من يقوم مقامهم ، بكافة الجهات التي تشملها رقابته المالية ، وفي مراسلتهم والتفتيش فجأة على اعمالهم . ونصت المادة ٣١ على أن يبلغ الديوان الملاحظات التي تسفر عنها عمليات التفتيش والفحص والمراجعة الى الجهات الخاضعة لرقابته المالية ، كل فيما يخصها ، وأوجب على هذه الجهات موافاة الديوان بردودها واجاباتها على تلك الملاحظات في خلال شهر على الاكثر من تاريخ ابلاغها اليها .

وخولت المادة ٣٢ للديوان الحق في أن يطلب الى الجهة المختصة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل المبالغ المستحقة للدولة أو غيرها من الهيئات والمؤسسات العامة والمنشآت والشركات التابعة لها ، أو التي صرفت منها بغير وجه حق .

واوضحت المادة ٣٣ ما يجب اتباعه في حالة ما اذا وقع بين الديوان واحدى الوزارات أو المصالح أو الادارات أو المؤسسات أو الهيئات العامة ، خلاف بشأن مسألة من المسائل التي تثار نتيجة للرقابة المالية التي يمارسها الديوان أو بسببها أو تكون منبثقة عنها بأى وجه من الواجه ، فنصت على أن يعرض الأمر في هذه الحالة على مجلس الوزراء للبت فيه ، ويعمل بالقرار الذى يصدره هذا المجلس . وغنى عن البيان انه اذا كان لرئيس الديوان رأى مغاير لما انتهى اليه هذا القرار ، فله أن يعرض الموضوع فورا على مجلس الأمة أو أن يكتفي بدرجه في التقرير السنوى الذى يقدمه لهذا المجلس وفقا لاحكام المادة ٢٢ التي سلفت الاشارة اليها .

واشتمل الفصل الثالث من المشروع على الاحكام الخاصة بنظام موظفى الديوان ، وقد تضمنتها المواد ٣٤ الى ٥١ . فنصت المادة ٣٤ على أن يكون تعيين رئيس الديوان بمرسوم أميري بناء على ترشيح رئيس مجلس الأمة وقرار المجلس لهذا الترشيح في جلسة سرية ، وبعد موافقة مجلس الوزراء ، وأن يعامل معاملة الوزير من حيث المرتب والمعاش وسائر البدلات والمزايا المالية ، ومن حيث نظام الاتهام والمحاكمة ، كما نصت على عدم جواز عزله الا بموافقة أغلبية الاعضاء

٣١ آتفة الذكر لرئيس الديوان ان يقدم ايضا لمجلس الامة وللحكومة نارير اخرى على مدار السنة في المسائل التي يرى انها بدرجة خطورة والاهمية تستدعي النظر فيها بصفة عاجلة . وغنى عن البيان اختصاص الديوان فيما يتعلق بفحص ومراجعة الحسابات الختامية . يقتصر على الحسابات المشار اليها بتلك المادة ، بل انه يمتد ايضا الى فحص ومراجعة الحسابات الختامية لميزانيات الجهات الاخرى خاضعة للرقابة المالية ، كما انه يعد بنتائج هذه المراجعة تقارير لمغها الى الجهات الادارية المختصة والى الهيئات التى روجت حساباتها ، كل فيما يخصها .

ونصت المادة ٢٣ على أن يقوم الديوان بفحص ومراجعة حسابات ل شركة او مؤسسة او منشأة تكون مساهمة الدولة ، او احد اشخاص العامة الاخرى في رأس مالها بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ منه . بالنسبة لشركات المساهمة الخاضعة للرقابة ، أوجب المادة على ديوان القيام أيضا بمراجعة تقارير مراقبي الحسابات وتقارير مجالس ادارة بها .

وبينت المادة ٢٤ كيفية اجراء الفحص والمراجعة فيما يتعلق حسابات الجهات المشار اليها في المادة السابقة ، فنصت على أن يكون فحص ومراجعة هذه الحسابات وفقا للاصول والايضاح التي تجرى فيها الجهات المذكورة في اعداد حساباتها تبعاً لطبيعة النشاط الذى اوله ، وفي حدود الاحكام واللوائح والقرارات المنظمة لاعمالها . ما بينت الجهات التي تبلغ اليها ملاحظات الديوان على الحسابات سالفة الذكر . وفيما يتعلق بشركات المساهمة أوجب المادة على ديوان ان يبلغ ملاحظاته على حساباتها ، قبل انعقاد الجمعية العمومية شركة بثلاثين يوما على الاقل ، كما أوجب على مجلس ادارة الشركة عرض هذه الملاحظات على الجمعية العمومية عند انعقادها .

ونصت المادة ٢٥ على ان يقوم الديوان بفحص ومراجعة كل سباب او عمل آخر يعهد اليه بفحصه ومراجعته مجلس الامة او جلس الوزراء ، وأن يبلغ رئيس الديوان ملاحظاته في هذه الحالة الى الجهة طالبة الفحص او المراجعة . كما أجازت له ان يضمن تقريره سنوى كل ما يبدو له من الملاحظات بشأن الحساب أو العمل السالف اشارة اليه .

وتكفلت المواد من ٢٦ - ٣٣ ببيان كيفية مباشرة الديوان اختصاصاته ، فنصت المادة ٢٦ على أن يباشر الديوان اختصاصاته ن طريق التفتيش والفحص والمراجعة ، واجازت ان يكون التفتيش ناجئا ، وذلك بطبيعة الحال لحكمة غير خافية .

وأوجب المادة ٢٧ أن يعهد الى موظفي الديوان الفنيين وفقا احكام المشروع المعروض ، القيام بأعمال التفتيش والفحص والمراجعة ني تتطلبها ممارسة الديوان لاختصاصاته . وحظرت اسناد أى من ذه الاعمال الى احد من موظفي الديوان الآخرين ، ولو كانت وظيفته نتيرة فنية طبقا لقانون آخر .



عامة ، الصلاحيات التي تخولها القوانين واللوائح للوزير بالنسبة الى موظفي وزارته . كما خولت له ايضا السلطة المخولة لوزير المالية والصناعة وذلك بما يتعلق باستخدام الاعتمادات المقررة بميزانية الديوان ، وفي تنظيمه وادارة اعماله ، وبالجملة في كافة شئون التوظيف التي يكون لوزير المالية والصناعة بالنسبة اليها صلاحيات أكبر من صلاحيات غيره من الوزراء .

المادة ٤٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦١  
فرضته بأنه هو كل من يشغل إحدى الوظائف العالية الفنية من وظائف الحلقة الثانية بميزانية الديوان ، واشترطت فيمن يعين في إحدى هذه الوظائف أن يكون حاصلًا على درجة الليسانس في الحقوق أو درجة البكالوريوس في التجارة من إحدى الكليات بالجامعات المعترف بها في الكويت . وقد روعي في ذلك أن الاعمال التي يباشرها الديوان وفقا لاختصاصاته المبينة بهذا المشروع ، انما تقوم على ثقافتين ذات مستوى عال ، احدهما قانونية والاخرى حسابية ، وأن هاتين الثقافتين تكمل الواحدة الاخرى ، وبالتالي يتميز اجتماعهما معا لامكان ممارسة الديوان لاختصاصاته على الوجه الأمثل .

ونصت المادة ٤٣ على أن تتضمن ميزانية الديوان بيانا بعدد الوظائف اللازمة له وانواعها ودرجاتها ومراتبها بكافة حلقات الوظائف الوارد ذكرها بقانون الوظائف العامة المدنية ، والمبينة تفصيلا في جداول الدرجات والمرتبات الملحقه بهذا القانون الاخير .

واذ كانت اعمال الرقابة المالية التي يمارسها الديوان وفق لاختصاصاته انما يقوم بها الموظفون الفنيون بالديوان ، فمن ثم كان لزاما ان توفر لهؤلاء الموظفين بعض الضمانات التي تكفل الاستقرار والطمأنينة لهم في تأدية واجبات ووظائفهم على الوجه المبغى ، والبعد بهم عن كافة المؤثرات ووسائل الاغراء ، ولهذا ضمن المشروع بعض الاحكام التي رئي انها كفيلة بتحقيق هذه الغايات ، فنصت المادة ٤٤ على انشاء لجنة بالديوان تكون مختصة بالنظر في شئون هؤلاء الموظفين وتشكل على الوجه المبين بها .

كما بينت المادة ٤٥ اختصاصات اللجنة المذكورة وطريقة اصدار قراراتها ، وقضت بأن ترفع اقتراحات اللجنة الخاصة بالترقيات الى رئيس الديوان لاعتمادها منه ، دون حاجة للحصول على موافقة ديوان الموظفين ، وذلك لكي لا يكون لأية جهة مما تخضع للرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة دخل أو شأن في ترقية موظفي الفنيين ، تلافيا لمظنة التأثير عليهم أو انحرافهم عن تأدية أعمال ووظائفهم على الوجه الأكمل . هذا فضلا عما رئي من أنه لا موجب هنا للحصول على موافقة ديوان الموظفين في الوقت الذي خول فيه لديوان المحاسبة اختصاص فحص ومراجعة القرارات الخاصة بترقيات الموظفين وما اليها بمختلف الجهات الحكومية وشبه الحكومية ، وفقا لأحكام المادة العاشرة من المشروع المعروض .

الذين يتألف منهم مجلس الأمة ، أو بقرار من السلطة التأديبية المختصة وفقا لنظام الاتهام والمحاكمة الساري في حقه . وقد روعي في ذلك كله اشعار رئيس الديوان بما لمنصبه من أهمية ومكانة وبخطورة المسؤوليات الملقاة على عاتقه ، مما يقتضى بطبيعة الحال احاطته بسياج من الضمانات التي تكفل له الاستقرار والطمأنينة في القيام بواجبات وظيفته على الوجه الأكمل ، والنأى به عن كافة المؤثرات ووسائل الاغراء . هذا وتجري أغلب الدول التي بها دوائر محاكمة الموظفين من الهيئات المماثلة على اختيار رئيس الديوان أو الهئية من بين كبار موظفي وزارة المالية أو الوزراء .

وبينت المادة ٣٥ مالا يسوغ لرئيس الديوان اتيانه من الاعمال أو الافعال اiban تقلده وظيفته ، فنصت على أنه لا يجوز لرئيس الديوان أثناء توليه منصبه أن يلبى أى وظيفة عامة اخرى أو أن يزاول ، ولو بطريق غير مباشر ، مهنة حرة أو عملا صناعيا أو تجاريا أو ماليا . كما لا يجوز له أن يسهم في التزامات تعقدها الحكومة أو المؤسسات والهيئات العامة ، أو أن يجمع بين وظيفته والمضوية في مجلس ادارة أى شركة ، ولا يجوز له خلال تلك المدة كذلك أن يشتري أو يستأجر مالا من أموال الدولة ولو بطريق المزد العلفني ، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو يقايضها عليه . وهذا الحظر هو بعينه ما فرضته المادة ١٣١ من الدستور على الوزراء أثناء توليهم مناصبهم . والحكمة منه ليست بخافية ، وهي ضرورة أن يتفرغ رئيس الديوان لتأدية اعمال وظيفته وهي - متعددة وعلى جانب كبير من الاهمية والخطورة - دون ان يشغله عنها اى شاغل . هذا الى جانب التأى به عن كل ما من شأنه المساس بكرامة منصبه أو أن يضعه موضع الشبهة أو الريبة .

ونصت المادة ٣٦ على أن يتولى رئيس الديوان الاشراف الفني والادارى على اعمال الديوان وموظفيه ، ويصدر اللوائح والقرارات اللازمة لتنظيم الديوان وادارة اعماله وفقا لاختصاصاته المبينة بهذا المشروع .

وتضمنت المادة ٣٧ الاحكام الخاصة بنائب رئيس الديوان من حيث التعيين ، والمعاملة المالية ، ونظام الاتهام والمحاكمة والعزل . كما تضمنت المادة ٣٨ الاحكام ذاتها بالنسبة لوكيل الديوان والوكيل المساعد .

ونصت المادة ٣٩ على أن يعاون النائب والوكيل والوكيل المساعد ، رئيس الديوان ، في تنظيم الديوان وادارة اعماله وفقا لما ترسمه اللائحة الداخلية للديوان التي تصدر بقرار من رئيسه .

كما نصت المادة ٤٠ على أنه فيما عدا وظائف النائب والوكيل والوكيل المساعد ، يكون التعيين في سائر وظائف الديوان ، وكذلك اختيار الاجصاصيين والخبراء في شئونه ، من اختصاص رئيس الديوان . وخولت المادة ٤١ لرئيس الديوان ، بالنسبة الى موظفي الديوان



ولتلك الهيئات شأن في تأديب المسؤولين عن ارتكاب المخالفات آتفة الذكر ، مما حدا بتلك الدول الى المبادرة بتدراك هذا النقص في أنظمة الرقابة المالية بها ، وذلك بتحويل الهيئات القائمة عليها - أيا كان تشكيلها - سلطات متفاوتة في المؤاخذات التأديبية لمرتكبي المخالفات المالية ، لهذا - وافادة مما أسفرت عنه تلك التجارب - عمد المشروع المعروض الى الاخذ بالنهج المتقدم لتجني الرقابة المالية التي خولها للديوان المذكور في الفصل الرابع منه ( المواد من ٥٢ الى ٧٣ ) .

فتضمنت المادة ٥٢ بيان المخالفات المالية التي يؤاخذ الموظفون بسببها ، والواردة على سبيل الحصر . وروعي في هذا البيان أن يكون جامعا لصنوف المخالفات والتصرفات المالية المشوبة . كما أدخل في عدادها عدم الرد على ملاحظات الديوان أو مكاتباته بصفة عامة أو التأخر في الرد عليها أو الأجابة عنها اجابة الغرض منها الماطلة والتسويف . وكذلك عدم موافاة الديوان بالحسابات والمستندات المؤيدة لها في المواعيد المقررة ، والتأخر دون مبرر في ابلاغ الديوان ، بما تتخذها الجهة الادارية المختصة في شأن المخالفة التي يبلغها الديوان اليها ، وبالجملة كل تصرف أو موقف يكون من شأنه أن يعوق الديوان ، دون مقتض ، من مباشرة اختصاصاته في الرقابة المالية على الوجه الاكمل .

وقضت المادة ٥٣ بأن يعاقب - على الوجه المبين في المشروع المعروض - كل من ارتكب من الموظفين العموميين مخالفة من المخالفات عليها في المادة السابقة ، أو ساهم في ارتكابها ، أو سهل وقوعها ، أو تراخي في الابلاغ عنها او حاول التستر على مرتكبها ، وذلك على أية صورة من الصور . ولم يستثن النض المذكور من أحكامه سوى الوزراء ، لما هو مقرر في شأنهم من مبدأ المسؤولية الوزارية ، ولأنهم يخضعون لنظام خاص من حيث الاتهام والمحاكمة . ومن الواضح أن المقصود « بالموظف العام » في تطبيق أحكام تلك المادة هو كل من يعهد اليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة ، أو أحد أشخاص القانون العام الاخرى ، عن طريق شغله منصبا يدخل في التنظيم الاداري لذلك المرفق ، ومن ثم يشترط لاعتبار الشخص موظفا عاما توافر شرطين : أن يكون قائما بعمل دائم ، وأن يكون هذا العمل في مرفق عام أو مصلحة عامة .

واوضحت المواد من ٥٤ الى ٥٦ الاجراءات والاحكام التي يتعين على الجهة المختصة اتباعها حيال المخالفات المالية التي تقع بها ، سواء كانت تلك الجهة هي المكتشفة لهذه المخالفات أو أبلغت اليها بمعرفة الديوان .

وخولت المادة ٥٧ للديوان الحق في الاعتراض على القرارات التي تصدر من الجهات المختصة بالتصرف في المخالفات المالية اليها في المادة ٥٥ ، أن رأى وجها لذلك . وأعطت لرئيس الديوان في هذه الحالة الحق في أن يقيم الدعوى التأديبية ضد المخالف أمام الهيئة

وقضت المادة ٤٦ بأنه لا يجوز نقل أحد من موظفي الديوان الى جهة أخرى أو نديه للقيام بعمل وظيفة أخرى الا بموافقة رئيس ديوان . وفي ذلك تأكيد لمظهر من مظاهر استقلال الديوان ، الذي نقله له الدستور .

كما قضت المادة ٤٧ بعدم جواز عزل موظفي الديوان الفنيين غير الطريق التأديبي ، الا بعد موافقة لجنة عليا بينت المادة كيفية تشكيلها واصدار قراراتها ، وما يلزم توافره من الشروط المطلوبة اجتماعيا . ومؤدى حكم ذلك النص انه فيما عدا حال عزل الموظف فني بقرار من السلطة التأديبية المختصة ، لا يجوز احواله هذا الموظف الى التقاعد قبل بلوغه السن المقررة لذلك ، الا بموافقة اللجنة العليا لآتفة الذكر . ولا شك في أن ما تقرره أحكام كل من هذه المادة ، المادة السابقة لها ، ليعد من الضمانات الاساسية والجوهرية التي كفل استقلال الديوان ، والنأى بموظفيه الفنيين - الذين يتركز فيهم يام الديوان بمهمته كما سلف - عن كافة المؤثرات ووسائل الترهيب ، بذلك يتوافر لهم جو من الاستقرار والطمأنينة يمكنهم من تأدية عمال وظائفهم على خير وجه .

ونصت المادة ٤٨ على أن تنظم اللائحة الداخلية للديوان ، لاجراءات والقواعد الخاصة بتأديب الموظفين الفنيين والتحقق معهم .

كما نصت المادة ٤٩ على أن تكون المحاكمة التأديبية لموظفي ديوان الفنيين من اختصاص هيئة تأديبية خاصة تشكل على الوجه المبين بهذه المادة . وقضت بأن تطبق في هذه المحاكمة الاجراءات والقواعد والجزاء المقررة في ذات الخصوص بالنسبة الى سائر موظفي الدولة المدنيين . وظاهر أن ما ورد بهذه المادة ، والمادة لسابقة لها ، ليعد أيضا احدي الضمانات الواجب توفيرها لموظفي لديوان الفنيين ، وذلك لذات الأسباب التي اقتضت احاطتهم الضمانات الاخرى التي سلفت الاشارة اليها آتفا .

وقضت المادة ٥٠ بأن تسرى على موظفي ومستخدمي الديوان ، فيما لم يرد عنه نص خاص في هذا المشروع ، كافة القواعد والاحكام الاجراءات المقررة في شأنه بقانون الوظائف العامة المدنية .

كما قضت المادة ٥١ بأن يكون رئيس الحسابات ومساعدوه ، رئيس شئون الموظفين ومساعدوه بديوان المحاسبة ، تابعين لهذا لديوان وتدرج وظائفهم ودرجاتهم بميزانيته . وهذا ولا شك أمر ليعبي يقتضيه ما كفه المشروع للديوان من استقلال الديوان الذي كفلته له المادة ١٥١ من الدستور .

واذ كانت التجارب العملية في مختلف الدول التي توجد بها بيئات مستقلة مختصة بالرقابة المالية ، قد دلت على أن هذه الرقابة لا تكون مجدية وذات أثر فعال ، اذا اقتصر الأمر فيها على مجرد قيام لهيئات المذكورة بابلاغ الجهات الخاضعة لرقابتها المالية ، الملاحظات والمخالفات المالية التي تكشف عنها هذه الرقابة . دون أن يكون



ونصت المادة ٦١ على ان يتعين اختصاص الهيئة وتشكيلها وفقا لدرجة الموظف وقت اقامة الدعوى التأديبية عليه . واذا تمدد الموظفون المسؤولون عن المخالفة او عن المخالفات المرتبطة ، فان محاكمتهم جميعا تكون للهيئة المختصة بمحاكمة اعلاهم درجة .

كما نصت المادة ٦٢ على ان تطبق في المحاكمات التأديبية أمام الهيئة المشار إليها ، فيما لم يرد بشأنه نص خاص في المشروع المعروض ، الاجراءات والشواهد والجزاءات المقررة في الخصوص ذاته بقانون الوظائف العامة المدنية .

وبينت المادة ٦٣ الجزاءات التي تملك توقيعها الهيئة المشكلة وفقا للبند ( أ ) من المادة ٦٠ على الموظف المحال للمحاكمة أمامها اذا كان هذا الموظف ممن تختص بمحاكمته أصلا الهيئة المشكلة وفقا للبند ( ب ) من المادة ذاتها ، فنصت على أن الجزاءات الجائز توقيعها عليه هي عينها التي كانت هذه الهيئة الاخيرة تملك مجازاته بها فيما لو كان قد قدم للمحاكمة أمامها .

وقضت المادة ٦٤ بأن تكون قرارات الهيئة مسببة ، وتوقع من رئيس الهيئة وعضويتها .

كما قضت المادة ٦٥ بأن تكون هذه القرارات نهائية سواء كانت غيايية او حضورية . غير أنها اجازت للديوان ولكل ذى شأن ان يظعن فيها امام المحكمة المختصة بنظر الطعن في القرارات الادارية بطلب الغائها أو التويض عنها ، وبذات الكيفية المقررة لهذا الطعن ، وذلك لعيب في الاختصاص او لخطأ في الاجراءات او في تطبيق القانون او تفسيره ، او لاي وجه من اوجه مخالفتها للقانون . وحددت معياد الطعن في القرارات التأديبية المذكورة بستين يوما من تاريخ العلم بها . ولم ترتب على هذا الطعن ايقاف تنفيذ القرار التأديبي المطعون عليه ، الا اذا امرت بذلك المحكمة المختصة بنظره .

ونصت المادة ٦٦ على وجوب اخطار الديوان بصورة طبق الاصل من قرارات الهيئة التأديبية المشار إليها ، وذلك في ميعاد اقصاه ثلاثون يوما من تاريخ صدورها .

كما اوجبت المادة ٦٧ على الديوان مراقبة ومتابعة القرارات الصادرة بتوقيع جزاءات ، للتحقق من أن الجهة التابع لها الموظف الذي تقررت مجازاته ، قد قامت فعلا بتنفيذ هذا الجزاء .

وبينت المادة ٦٨ الحكم بالنسبة لاستقالة الموظف الذي تقررت اقامة الدعوى التأديبية عليه ، فنصت على ان قبول الاستقالة في هذه الحالة لا يمنع من الاستمرار في اجراءات محاكمة الموظف المستقيل تأديبيا ، وأن توقف تسوية حالته من الناحية المالية لحين الانتهاء من محاكمته . وواضح أن الحكمة من ذلك هي عدم اتاحة الفرصة للموظف المستقيل للحصول على شيء من مكافآته او معاشه ، قبل ان تتم محاكمته ، اذ قد تنتهي هذه المحاكمة بثبوت ادائته وظهور مبالته

التي اختصها المشروع بالمحاكمة التأديبية عن ارتكاب المخالفات المالية . وغنى عن البيان أن كلمة « المخالف » هنا لا ينصرف مدلولها الى مرتكب المخالفة فحسب ، بل يتسع ليشمل أيضا كل من ساهم في ارتكابها ، أو سهل وقوعها ، أو تراخى في الابلاغ عنها ، أو حاول التستر على مرتكبها ، بأية صورة من الصور ، وذلك تمشيا مع ما قضت به أحكام المادة ٥٣ من المشروع . ورغبة في استقرار الأوضاع الوظيفية وسرعة البت في المخالفات المالية ، وأوجبت المادة المذكورة ( المادة ٥٧ ) على رئيس الديوان أن يقيم الدعوى التأديبية ان رأى وجها لذلك - في خلال ميعاد معين من تاريخ ورود الاوراق للديوان كاملة ومستوفاة ، والا أصبح القرار التأديبي المعترض عليه نهائيا وسقط حق الديوان في اقامة الدعوى .

كما انه رغبة في قصر اقامة الدعوى التأديبية على الحالات ذات الالهمية والخطورة ، خولت المادة ٥٨ لرئيس الديوان الحق في ان يطلب الى الجهة المختصة اعادة النظر في القرار الصادر منها بالتصرف في مخالفة مالية ، اذا كان هذا القرار قد صدر بحفظ الموضوع دون قيام اسباب قانونية كانت ام موضوعية - تبرر هذا الحفظ ، او صدر بتوقيع جزاء على المخالف لا يتناسب مع المخالفة المرتكبة ، وذلك كله في حالة ما اذا رئي انه يعنى عن الاحالة للمحاكمة التأديبية ان تقوم الجهة المختصة في الحالة الاولى بتوقيع الجزاء المناسب سواء بالانذار او الخصم من المرتب لغاية ١٥ يوما ، وفي الحالة الثانية بتشديد الجزاء الموقع على المخالفة بما يجعله متناسبا مع المخالفة المرتكبة وفي حدود الخصم من المرتب لمدة اقصاها ١٥ يوما .

وأوجبت المادة ٥٩ على الجهة المختصة ان تبت في طلب الديوان وتخطر بالنتيجة في خلال ميعاد معين ، واجازت لرئيس الديوان ان يقيم الدعوى التأديبية على المخالف اذا لم تستجب الجهة المذكورة لطلبه او تراخت في ابلاغ الديوان بنتيجة البت فيه ، كما اوجبت ان تقام الدعوى في هذه الحالة في الموعد الذي حددته ، والا سقط الحق في اقامتها .

وقضت المادة ٦٠ بأن تكون المحاكمة التأديبية عن المخالفات المالية من اختصاص هيئة خاصة بينت كيفية تشكيلها . وقد روعي في هذا التشكيل تمثيل العنصرين القضائي والقانوني ، وفي هذا ما فيه من ضمان للموظف ، وكفالة لسلامة المحاكمة وتحقيق العدالة ، وان ينتظم بين اعضائه احد كبار موظفي ديوان المحاسبة باعتبار ان هذا الديوان هو المنوط بها امر الرقابة المالية وهو الذي يكشف في اغلب الاحيان عن المخالفات التي اقتضت تشكيل هيئة خاصة للمحاكمة عنها ، مما يجعله اقدر على استيعاب هذه المخالفات واكثر الماما وادراكا لمدى طبيعتها واهميتها ، مما يعين على سرعة الفصل في المخالفات موضوع المحاكمة ويؤمن سلامة الحكم الصادر فيها . كما روعي في تشكيل تلك الهيئة ان يكون متغيرا ، تبعا لدرجة الموظف المحال للمحاكمة امامها .



وحددت المادة ٧٢ الجزاءات التي يمكن توقيعها على مثل الموظف المشار اليه بالمادة السابقة ، كما بينت الطريقة التي تتبع في تنفيذ الجزاء المحكوم عليه به اذا كان الحكم بالغرامة وهي أحد الجزاءات التي نصت المادة على جواز توقيعها في مثل هذه الحالة .

ونصت المادة ٧٣ على ان توقيع احد الجزاءات المنصوص عليها في المشروع ، لا يخل بحق اقامة الدعوى المدنية أو الجنائية ضد الموظف المتهم عند الاقتضاء .

واشتمل الفصل الخامس من المشروع على بعض الاحكام العامة المتعلقة بالادارة وقضت المادة ٧٤ بأنه قبل ان يتولى رئيس الديوان اعماله وصلاحياته المقررة بالمشروع المعروض ، يؤدي امام مجلس الامة اليمين المنصوص عليها بالمادة المذكورة .

ونصت المادة ٧٥ على ان يضع رئيس الديوان مشروع ميزانية الديوان بالاتفاق مع رئيس مجلس الامة الذي يرسله في الميعاد القانوني الى وزارة المالية والصناعة . كما نصت على ان يدرج وزير المالية والصناعة المشروع كما ورد اليه من رئيس مجلس الامة تحت قسم خاص بالميزانية العامة للدولة . واذا تضمن المشروع زيادة على مجموع اعتمادات العام السابق ، جاز لوزير المالية والصناعة الاكتفاء بدرج اعتماد العام السابق ، وعرض الامر فيما يتعلق بالزيادة على مجلس الامة للبت فيه بعد الاستماع الى رأى كل من وزير المالية والصناعة ورئيس الديوان .

وقضت المادة ٧٦ بأنه في حالة غياب رئيس الديوان او خلو منصبه ، يقوم مقامه النائب او وكيل الديوان حسب الاحوال . وواضح أن المقصود بعبارة « حسب الاحوال » هو ان الاصل ان يقوم النائب مقام رئيس الديوان عند غيابه أو خلو منصبه . فاذا غاب الاثنان او خلا منصبهما معا ، قام وكيل الديوان مقام رئيس الديوان . واجازت المادة ٧٧ لرئيس الديوان ان يفوض النائب والوكيل والوكيل المساعد للديوان في كل او بعض اختصاصاته الميئنة بهذا المشروع ، فيما عدا بعض الاختصاصات التي اوردها المادة على سبيل الحصر وحظرت التفويض فيها لما لها من اهمية خاصة تستدعي ان يباشرها رئيس الديوان بنفسه ما دام انه قائم بأعمال منصبه .

ونصت المادة ٧٨ على ان تكون مراجعة الديوان لمستندات الجهات التي تشملها رقابته المالية بواقع المائة مائة . واستثناء من هذا الاصل ، اجازت المادة لرئيس الديوان في احوال الضرورة القصوى ولاعتبارات هامة تتصل اتصالا وثيقا بالصلحة العامة ، أن يخفض نسبة المراجعة بالقياس الى نوع أو أكثر من انواع المستندات بالجهات الخاضعة للرقابة كلها او بعضها . غير انه لا يجوز اطلاقا تخفيض هذه النسبة عن ٥٠٪ بالقياس الى اي نوع من المستندات الخاصة بأية جهة من الجهات المذكورة . كما أوضحت المادة الاجراءات والقواعد التي تتبع فيما لو تقرر تخفيض نسبة المراجعة وفقا لحكمها ، وذلك على التفصيل المبين بها .

واوجبت المادة ٧٩ العودة في المراجعة الى نسبتها الاصلية بمجرد

في ذمته للخرانة العامة ، مما يستوجب الرجوع عليه بقيمتها ، وهو ما قد يتعذر الوصول اليه فيما لو حصل على المكافأة او المعاش قبل انتهاء المحاكمة .

وتضمنت المادة ٦٩ بيان الشروط الواجب توافرها لامكان اعفاء الموظف المرتكب لمخالفة مالية من المؤاخذة التأديبية عنها . فقضت بأن مثل هذا الموظف لا يعفى من العقوبة الا اذا ثبت ان ارتكابه للمخالفة انما كان تنفيذا لامر كتابي صادر اليه من رئيسه ، وبعد ان قام بتنفيذ هذا الرئيس كتابة الى المخالفة قبل وقوعها . كما قضت بأنه في هذه الحالة تكون المسؤولية على مصدر الامر .

ونصت المادة ٧٠ على ان تسقط الدعوى التأديبية عن المخالفة المالية بمضى خمس سنوات ميلادية من تاريخ وقوعها . وغير خاف أن تحديد مدة معينة تسقط باقتضائها المخالفة ، انما تقتضيه حكمة مبنهاها أن ملاحقة مرتكب المخالفة ، لمؤاخذته ، بعد مضي هذه المدة التي حددت هنا بخمس سنوات ميلادية من تاريخ وقوع المخالفة ، تكاد تكون في الغالب الاعم عديمة الجدوى او على احسن الفروض قليلة الاثر ، وذلك لصعوبة تحديد المسؤولية بعد انقضاء هذه الفترة الطويلة حيث تكون المخالفة قد ضاعت معالمها واندثرت عناصرها . وحتى يفرض امكان تحديد المسؤولية عنها ، فان المخالفة تكون قد فقدت اهميتها وتصبح المؤاخذة عنها ضئيلة الاثر من كافة الوجوه . هذا الى انه ليس من المصلحة العامة في شيء ان يظل الموظف المخالف مهددا في حياته الوظيفية ، ويستمر مركزه الوظيفي معلقا وغير مستقر لفترة طويلة . والحكم المتقدم ليس مستحدا ، بل لقد ورد مثيله بقانون لوظائف العامة المدنية الذي سلفت الاشارة اليه حيث نص في المادة ١٢٢ منه على ان « تسقط الدعوى التأديبية بمضى خمس سنوات من تاريخ وقوع المخالفة وتنقطع المدة بأجراءات التحقيق او الاتهام او لمحاكمة وتسرى من جديد من تاريخ آخر اجراء » . كما قضت المادة ذاتها ( المادة ٧٠ من المشروع ) بأن تنقطع مدة السقوط المنصوص عليها فيها ، اذا ما اتخذ قبل انقضاءها اجراء من الاجراءات القاطعة للمدة والتي حددها النص بأجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة ، وانه في هذه الحالة تتجدد المدة ، لمدة اخرى ، اعتبارا من تاريخ آخر اجراء . وقضت المادة ايضا بأنه في حالة تعدد المخالفين ، فان ققطاع المدة بالنسبة الى احدهم ، يترتب عليه اقطاعها ايضا بالنسبة الى الباقيين ، ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم اجراءات قاطعة للمدة .

ونصت المادة ٧١ على جواز اقامة الدعوى التأديبية على الموظف لذي يكون قد ترك الخدمة لاي سبب كان ، بشرط الاتكون الدعوى قد سقطت بمضى المدة وفقا لاحكام المادة السابقة . ولهذا النص شيل بقانون الوظائف المدنية المشار اليه آتقا ( المادة ١٣٩ منه ) ، من ثم فان تطبيق حكمه على كل من ترك الخدمة اعتبارا من تاريخ نفاذ القانون المذكور - ولما تكن الدعوى ضده قد سقطت بالتقادم - يعد تطبيقا له بأثر رجعي .



من اجابات او بيانات بصددها . وذلك ولا شك امر طبيعي لما هو متعارف عليه من ان ديوان المحاسبة يعتبر بمثابة نائب او وكيل عن مجلس الامة في مراقبة تحصيل إيرادات الدولة واتفاق مصروفاتها في حدود الاعتمادات المقررة لها بالميزانية ، بوجه خاص . وعلى العموم في مراقبة الاموال العامة وصونها من العبث بها على اية صورة من الصور .

ونصت المادة ٨٥ على انه في حالة غيبة مجلس الامة - لا قدر الله - لاسباب طارئة ، فانه في هذه الحالة يلحق الديوان مؤقتا برئاسة مجلس الوزراء لحين عودة الحياة النيابية . وقد قصد بهذا النص ازالة ما قد يجول بذهن البعض - خلافا للحقيقة والواقع - من ان وظيفة الديوان تعتبر معطلة في حالة غيبة الحياة النيابية .

كما نصت المادة ٨٦ على ان يخطر رئيس الديوان رئيس مجلس الامة قبل قيامه باجازته السنوية .

وانت المادة ٨٧ بحكم اتقالي ، مؤاده ان الدعوى التأديبية المقامة عن المخالفات المالية والتي لم يفضل فيها حتى تاريخ العمل بأحكام المشروع المعروض ، تحال بحالتها الى الهيئة التأديبية المختصة وفقا للمادة ٦٠ من المشروع ، مع اخطار ذوى الشأن بهذه الاحالة . وغنى عن البيان ان هذا الاخطار يتم بالكيفية وبالطريقة المقررة لذلك بقانون الوظائف العامة المدنية الذي سلفت الاشارة اليه آتفا .

ونصت المادة ٨٨ على ان تصدر اللائحة التنفيذية لمشروع القانون المعروض بمرسوم بناء على اقتراح رئيس الديوان .

واخيرا نصت المادة ٨٩ على ان ينشر القانون - المعروض مشروعه - في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ هذا النشر ، ويبطل العمل بما يخالف احكامه .

زوال الاسباب التي اقتضت تخفيض هذه النسبة وفقا لاحكام المادة السابقة .

واوضحت المادة ٨٠ ، الكيفية التي تتم بها مراجعة الديوان للمصروفات السرية ، والاجراءات والاحكام الواجب اتباعها في هذا الشأن .

ونصت المادة ٨١ على ان يقوم الديوان بمراجعة حسابات التشغيل والمتاجرة والارباح والخسائر والميزانية العمومية ، بالنسبة الى فروع الجهاز الادارى للحكومة وغيرها من الهيئات والمؤسسات العامة واشخاص القانون العام الاخرى والمنشآت التابعة لها ، التي تزاول نشاطا تجاريا او صناعيا .

كما نصت المادة ٨٢ على ان تقوم وزارة المالية والصناعة بمراجعة مستندات وحسابات ديوان المحاسبة ، واوضحت ما يجب اتباعه في خصوص هذه المراجعة .

واوجبت المادة ٨٣ على الديوان مراقبة ومتابعة تنفيذ الانشاءات الجديدة في حدود الاعتمادات التي خصصت لها بالميزانية ، والتثبت من مدى ما حققه تنفيذ هذه الانشاءات من النتائج والاهداف التي اقتضت تخصيص و صرف تلك المصروفات من اجلها . وغنى عن البيان ان تخويل الديوان هذا الاختصاص ، يستتبع بطبيعة الحال ان يكون له اتخاذ ما يراه من الوسائل التي تمكنه من مباشرة ذلك الاختصاص على الوجه الاكمل .

واجازت المادة ٨٤ لمجلس الامة عند قيامه ببحث التقارير المقدمة اليه من الديوان ومناقشتها ، ان يدعو رئيس الديوان لحضور الجلسات التي تجرى فيها هذه المناقشات ، وان يأذن له بالتحدث والادلاء بوجهة نظره في المسائل محل المناقشة ، وما تقدمه الحكومة